وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة يحي فارس بالمدية

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

قياس النّظائر في النّظريّة الخليليّة الحديثة: مفهومه وتطبيقاته.

مذكرة تخرّج مقدّمة لنيل شهادة ماستر في اللّغة والأدب العربي

تخصص: لسانيات الخطاب

إعـداد الطـالب

الأميـن زيــان

إشـراف الأستــاذة

د. نــورة كــادي

أعضاء لجنة المناقشة

بن حجر محمد	رئيسا
كادي نورة	مشرفا ومقررا
ولد دالي محمد	مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023 م.


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

إنّني وأنا أخطّ الأسطر الأخيرة من هذا البحث المتواضع لأحمد الله حقّ حمده، وأشكره حقّ شكره، وأثني عليه أعظم الثّناء على وافر إنعامه وتوفيقه، وأسأله سبحانه وتعالى المزيد من ذلك.

ثمّ أتوجّه بالشّكر الفائق، والتّقدير الكبير، والامتنان الواسع، إلى أستاذتي الفاضلة الدّكتورة نورة كادي على توجيهاتها القيّمة ونصائحها السّديدة، وإنّي أسأل الله عزّ وجلّ أن يجزيها عنّي خير الجزاء، وأدعو لها بدوام الحفظ، والصّحة، والعافية، والتّوفيق.

كما أشكر أسرتي جميعا، وكلّ من علمني صغيرا وكبيرا، وكلّ من ساعدني في إنجاز هذا البحث المتواضع، ولو بكلمة طيّبة صادقة تشحذ الهمم، ولا أنسى زملائي الطّلبة، جزاهم الله خيرا ووفقهم وسدّد خطاهم.

مقدمة

مقدمة :

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف خلق الله أجمعين سيدنا محمد المرسل رحمة للعالمين، وعلى آله وصحابته الطيبين الطّاهرين، ومن اقتفى أثرهم بإحسان إلى يوم الدّين. أمّا بعد.

فقد خطت النّظريّة الخليليّة الحديثة خطوات علمية ثابتة وطموحة، وذلك من خلال الأعمال والدّراسات والتّطبيقات التي قام بها الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح وتلامذته في إطار إعادة قراءة التّراث النّحوي العربي قراءة علمية جديدة، أسفرت عن وجود مفاهيم علمية تدخل في صلب وصميم البحث اللّساني الحديث والمعاصر.

ومن المعلوم أنّ القياس النّحوي يأتي في طليعة هذه المفاهيم التي قامت عليها النّظريّة الخليليّة الحديثة، حيث أثبت الأستاذ (عبد الرحمن الحاج صالح – رحمه الله–) أنّ هذا القياس ذو أهمية قصوى في مجال التّحليل اللّغوي، والبرمجة الآلية للّغة العربيّة، وقد استدلّ الأستاذ على ذلك بما وجده لدى الخليل بن أحمد الفراهيدي وتلميذه سيبويه صاحب الكتاب، وهو أوّل كتاب شامل للغة العربية وصل إلينا ، عُدَّ مصدرًا لأهم البحوث اللّغوية التي جاءت بعده.

ومع يقيننا بضرورة إقامة جسور بين الدّراسات اللّسانيّة الغربيّة والتّراث اللّساني العربي عموما، والتّراث النّحوي على وجه الخصوص، نُقِرُّ في المقابل بأهميّة النّظريّة الخليليّة الحديثة، وما تحتوي عليه من مفاهيم علمية قيِّمة، تنفي ما ذهب إليه بعض

الدّارسين المحدثين من أن هذا المنجَز التّراثي النّحوي ما هو إلا صدى للفلسفة اليونانية والمنطق الأرسطي، وهم بذلك يستكثرون على القدماء التّفكير العلمي والإبداع الرياضي.

ومن هذا المنطلق الأساس تبلور لدينا موضوع هذا البحث الموسوم بـ:

" قياس النّظائر مفهومه وتطبيقاته في المدرسة الخليليّة الحديثة " .

أمّا عن دوافع اختيار هذا الموضوع، فكانت أوّلها جِدّة هذا الموضوع في الدراسات اللّسانية العربية، إضافة إلى القيمة العلمية لأهمّ مفاهيم النّظريّة الخليليّة الحديثة، كالسّماع اللّغوي العلمي، وقياس النّظائر، والموضع، واللّفظة، والعلامة العدمية، وغيرها من المفاهيم التي تنطوي عليها هذه النّظرية الرّائدة.

ومن الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع منها ما هي أسباب موضوعية وأخرى ذاتية، أمّا الأسباب الذاتية تتمثل في:

- حبي للتراث النحوي العربي العريق.
- شغفي للتعرف على ما تركه الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح –رحمه الله–من إرث علمي كبير.
- حاجتنا كطلبة العلم لهذا الموضوع ليكون عونا لنا في مهنة التّدريس، وما يمثله القياس من دور في تنمية الملكة لدى المتعلم.

أمّا الأسباب الموضوعية فتتمثل في:

- نقص الدّراسات حول هذا الموضوع .
- فهم ومعرفة المفاهيم العلمية التي تنطوي عليها النّظرية الخليلية الحديثة
- إدراك وفهم دور القياس في مجال حوسبة اللغة .

ومن المؤكد أن دراستنا لم تأت من فراغ، ولم تنبثق من العدم، إذ كانت مستندة على بعض المصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها للإلمام بالجوانب النّظرية للبحث نذكر منها:

- بحوث ودراسات في اللسانيّات العربيّة لعبد الرحمن الحاج صالح.

- مبادئ في

أصول النحو لمخلوف بن لعلام.

- الاستدلال في كتاب سيبويه (الاستدلال بالعقل)، لمحمد بن حجر.

- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو لابن الأنباري.

- لسان العرب لابن منظور الافريقي و المعجم الوسيط لإبراهيم أنيس وآخرين وغيرها من الكتب والمجلات مثل مجلة اللّسانيات، ومجلة اللّغة والأدب التي أثْرت موضوع الدّراسة وأنارت لنا طريق البحث.

ويرتكز موضوع البحث على إشكالية أثارت اهتمامنا، تتمحور حول مايلي :

ما مفهوم قياس النّظائر في النّظريّة الخليليّة الحديثة؟ ثم ما طبيعة هذا القياس، أهي لسانية أم منطقية ؟ وما أهمّيته في الدّراسات اللّغويّة؟

وتتفرّع عن هذه الإشكالية أسئلة فرعيّة أهمّها:

* ما هي مفاهيم النّظرية الخليلة الحديثة؟

* ما مفهوم القياس لغة واصطلاحا؟ وما أنماط هذا القياس؟ وما تطبيقاته في النّظريّة الخليليّ الحديثة؟ وما الغاية من قياس النّظائر؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية، انطلقنا من فرضيات تُحدد لنا مسار هذا البحث، على أن نثبت بعضها ونستبعد بعضها الآخر في خاتمة هذا البحث، وهي:

- نفترض وجود أثر لهذا القياس وآلياته بمجال حوسبة اللغة العربية وبرمجتها آليا.
- نفترض عدم وجود علاقة بين قياس النّظائر كمفهوم علمي والقياس الأرسطي.
- نفترض كذلك أن لهذا القياس أثرا بالغ الأهمية في مجال تعليم وتعلّم اللّغة العربيّة للنّاطقين بها وغير النّاطقين بها.
- نفترض أن قياس النّظائر يختلف عن القياس التّعليلي اختلافا جذريا .

ومن أجل الإجابة عن الإشكالية السابقة وإثبات هذه الفرضيات أو نفيها رأيت أن اعتمد منهجا وصفيّا يقوم على التّحليل، لأن طبيعة الموضوع تقتضي ذلك.

وقد تمّ بناء هذا البحث حسب مقتضيات أبعاد القياس التزاما بمواصفات العمل الأكاديمي حيثُ جاء في فصلين تسبقهما مقدمة وتليهما خاتمة لأهمّ النّتائج المتوصّل إليها.

خصصّنا الفصل الأول للتّعريف بالمدرسة الخليليّة الحديثة وأهمّ مفاهيمها، فتناولنا في المبحث الأول التّعريف بالمدرسة الخليلية الحديثة، وفي المبحث الثاني التمييز بين المدرسة الخليلية القديمة والمدرسة الخليلية الحديثة، وفي المبحث الثّالث أهمّ مفاهيم المدرسة الخليليّة الحديثة.

أمّا الفصل الثاني فخصصناه إلى القياس النّحوي أنماطه وتطبيقاته في المدرسة الخليلية الحديثة، حيث تناولنا في المبحث الأوّل مفهوم قياس النّظائر في النّظريّة الخليليّة الحديثة، حيث تطرقنا إلى مفهوم القياس لغة واصطلاحا وفي المبحث الثّاني تناولنا أنماط قياس النّظائر في النّظريّة الخليليّة الحديثة، وتضّمن قياس العلة، وقياس الشبه، وقياس الطرد، وكذا قياس النّظائر وقياس التّعليل، ثم أتبعناه بمبحث ثالث تناولنا فيه تطبيقات قياس النّظائر في المدرسة الخليليّة الحديثة، وتطرقنا فيه إلى تطبيقات قياس النّظائر في المستوى الصّوتي والصّرفي والتّركيبي .

أما بالنسبة للصعوبات التي واجهتنا عند القيام بإنجاز هذا العمل: قلّة المصادر والمراجع المتخصصة في هذا الموضوع، قلة الدّراسات القريبة منه، ضيق الوقت، لكن هذا لم يمنعنا من السّعي وراء إنجاز هذا البحث .

وبعد البحث والاطّلاع على ما كُتب في هذا الموضوع وجدنا مجموعة من الدّراسات التي تناولت موضوع قياس النّظائر في المدرسة الخليليّة الحديثة، فوقفنا على بعض الدّراسات لما هو قريب من موضوعنا، وهي:

– نظرية العامل نشأتها ومسالكها في التّحليل الإعرابي في الكتاب للباحث مخلوف بن لعلام، رسالة ماجستير.

– مظاهر التّجديد في النّظرية الخليلية الحديثة لحليمة الخالدي، رسالة الدكتوراه.

وفي الأخير نتقدم بالشّكر للأستاذة المشرفة على حسن توجيهها ومساعدتها لنا، كما نشكر الأستاذ عامر ناجي على مساعدته وإرشاداته القيّمة لنا، دون أن ننسى اللّجنة العلميّة السّاهرة على تصويب هفواتنا، آملين أن نكون قد ساهمنا ولو بالقليل في فكّ ضوابط هذا الموضوع، والله ولي التوفيق.

الفصل الأوّل:

التّعريف بالمدرسة الخليليّة الحديثة وأهمّ مفاهيمها.

لقد حظيت النّظريّة الخليليّة الحديثة باهتمام كبير من طرف الدّارسين المحدثين والمعاصرين، لِما لها من قيمة علمية رائدة بما حوته من مفاهيم إجرائية. تناولنا في هذا الفصل مايلي : التعريف بالمدرسة الخليلية الحديثة في المبحث الأوّل، ثم قمنا بالتمييز بين تراثين في النّظريّة الخليليّة في المبحث الثاني، وفي المبحث الثالث تطرقنا إلى أهم مفاهيم النّظريّة الخليليّة الحديثة .

المبحث الأوّل: التّعريف بالمدرسة الخليلية الحديثة :

تحظى النّظرية الخليليّة الحديثة بأهمية قصوى في الدّراسات اللّسانيّة العربيّة الحديثة والمعاصرة، لما تحتويه من مفاهيم علمية تدخل في صلب وصميم الدّرس اللّساني الحديث، كالتّداولية، ولسانيات النص، وتحليل الخطاب، وترجع أصول هذه النّظرية إلى الأعمال التي قدّمها الخليل بن أحمد الفراهيديّ (ت 175هـ) مجسّدة في أوّل معجم عربيّ، وهو (معجم العين)، وفي آرائه العلميّة الخصبة التي تحضر فيما يربو على سِتّمئة (600) موضع، ضمّنها تلميذه سيبويه (ت 180هـ) في "الكتاب"، فضلا عن أفكار هذا العالم الذي تمكّن بعبقريّته وذكائه أن يبسط أفكار أستاذه، ويوسّعها ويطوّرها، ويُضيف إليها الكثير من أفكاره التي خالف فيها أستاذه أو وافقه أو رجّح بعض آرائه، مقدّما بذلك نظريّة علميّة أصيلة شغلت النّحاة وعلماء اللّغة ولا تزال تشغلهم إلى يومنا هذا [1].

[1] ينظر : حليمة الخالدي: مظاهر التّجديد في النّظرية الخليلية الحديثة، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربيّة وآدابها، إش : مخلوف بن لعلام، جامعة البليدة2، 2019/2018، ص25.

ويذهب الأستاذ عبدالرحمن الحاج صالح– رحمه الله– إلى أنّ هذه النّظرية سُمّيت بالنّظرية الخليليّة «بالتغليب، لأنّ الخليل رحمه الله وإن كان هو العماد فيها إلا أنّه قد أخذ كثيرًا عن شيوخه، ثم إنّ سيبويه لم يكن من المقلّدين أبدًا، بل أثرى هذه النّظريّة هو ومن جاء بعده كالأخفش والمازني، ولا سيّما مدرسة ابن السراج : مثل أبي عليّ [الفارسيّ] والرّماني والسيرافيّ والزّجاجيّ، ثم ابن جني وبعدهم بكثير الرضيّ الأستراباديّ (من أرصن العلماء وأكثرهم أصالة وهو شاذّ في زمانه) »[1]، ولعلّ كتاب سيبويه، وهو أقدم كتاب وصل إلينا وكان من أهم المصادر التي بُنيت عليها كل البحوث اللّغوية والنّحوية والبلاغية. وقد ذهب الأستاذ محمد بن حجر تلميذ الحاج صالح إلى أن هذا الكتاب يحتوي على نظرية لسانية ترقى في كثير من مفاهيمها وأسسها على أحدث النّظريات اللّسانية الغربيّة.

فهذه النّظريّة منسوبة – في الحقيقة–إلى أفكار الخليل وسيبويه، وكل من جاء بعدهما من العلماء الذين يمثلون أصالة[2] البحوث اللسانية العربية. ويرى الأستاذ عبدالرحمن الحاج صالح أن هذه النّظريّة «وُصفت بالحديثة لأنها تُمثّل اجتهادا علميّا تقويميّا صدر في زماننا أدّى إلى قراءة جديدة لما تركه الخليل ... وتلميذه سيبويه خاصّة،

[1] عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيّات العربيّة، موفم للنشر، الجزائر، دط، 2007، ج1، ص20.

[2] الأصالة المقصود بها مقابل التقليد كما ذهب الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح، وليس المقصود بها مقابل الحداثة، فالأصيل هو الذي ليس نسخة لغيره.(ينظر : عبدالرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ص11.)

وجميعُ من جاء بعدهما من النّحاة الذين اعتمدوا في بحوثهم على كتاب سيبويه إلى غاية القرن الرابع كشروح كتاب سيبويه وغيرها، أضف إلى ذلك البحوث التي كتبها بعض العباقرة من العلماء كالسّهيليّ وعبد القاهر الجرجانيّ والرضيّ الأستراباذيّ وغيرهم. وأغلبُ ما تناولناه بالتّحليل والتّقويم هو ما ذُكِر من الأقوال العلميّة للخليل بن أحمد في كتاب سيبويه (تفوق 600 [ستّمئةٍ] قول وتحليل) وغيره، ولذلك نُسبت النّظرية إليه بالتغليب»[1].

وتأسيسا على كل ما سبق يتّضح لنا أن النّظريّة الخليليّة الحديثة هي قراءة جديدة لما هو قديم من منظور لساني، قام بها الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح الذي يُعدُّ واحدا من أهم الباحثين العرب الذين اهتموا بالتّراث اللّساني العربي، وبحثوا في أسسه ومبادئه المعرفيّة وخلفياته النّظريّة، وذلك لإبراز أهمية هذه النّظريّة وما تحتوي عليه من مفاهيم علمية سابقة لأوانها.

[1] عبدالرحمن الحاج صالح: النظرية الخليلية الحديثة (مفاهيمها الأساسيّة)، كرّاسات مركز البحث العلميّ والتقنيّ لتطوير اللغة العربية، الجزائر، ع2007/4، ص05.

المبحث الثاني : التّمييز بين التّراثين في النّظرية الخليلية :

تذهب الباحثة حليمة الخالدي إلى أن القراءة التي قام بها الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح ترتكز على التمييز بين تراثين : تراث يعود إلى النّظريّة النّحويّة العربيّة القديمة وتراث آخر نابع في الأساس من قراءة النّحاة المتأخرين أمثال ابن مالك وغيره، الذين كان شغلهم الوحيد هو التنظير للنّحو التعليمي بغية التيسير على طلبة العلم، لكن هذا التيسير كان وبالا على النحو لأنه أفسد بعض المفاهيم لهذا التّراث. وللوصول إلى إجابات مُقنِعة لتساؤلات عديدة طرحها الأستاذ عبدا لرحمن الحاج صالح عن مدى احتواء التّراث الأوّل على مفاهيم علمية ومعرفية جديرة بأن تُقارَن بأحدث ما توصل إليه علم اللّسان الحديث، يقول الأستاذ عبدالرحمن الحاج صالح في هذا الصّدد:« والخليل يجب أن يُقرأ ما قاله قراءة جديدة، وهذا الذي حاولت أن أفعله. ولكنّ القراءة الجديدة لا تنفع إذا لم يكن صاحبها مُلمّا باللّسانيات الحديثة أوّلا، وأن يكون مُلمّا بكلّ ما قيل – في زماننا هذا–عن اللغة وبنيتها، وعن مسار اكتساب اللّغة، وعن تطوّر اللّغة، وعن وظائف اللّغة، وغير ذلك من النّظريّات الحديثة، وأن يكون متحصّلا–زيادة على ذلك – على ثقافة منطقيّة رياضيّة واسعة من [ضمن] تلك التي تجعل من منطق أرسطو جزءا صغيرا فقط من منطق الرياضيّات الحديثة»[1]. وتذهب الباحثة إلى أن : « الاتّجاه الذي ينتمي إليه الأستاذ هو ذلك الاتّجاه الذي يَعدّ التراث جزءا لا يتجزّأ من مجموع سيرورة تطوّر الفكر

[1]عبدالرحمن الحاج صالح : النظرية الخليلة الحديثة، مجلة اللغة والأدب، جامعة الجزائر، ع10، 1996، ص87-88.

عموما والدّرس اللّغويّ خاصّة، لذلك فقد سعى لاستثماره بشكل يُحقق تلاقحًا بينه وبين ما استجدّ في البحث اللّسانيّ، خاصة أن هذا التراث يُعدّ ورشة ضخمة اجتمعت فيه الكثير من عوامل الثراء والغنى »[1].

كما ميّز الأستاذ عبدالرحمن الحاج صالح بين صنفين من النّحاة، صنف اتبع نهج الخليل وتلميذه سيبويه أمثال عبد القاهر الجرجاني والسّهيلي والرضي الاستراباذي في تناوله للدّرس النحويّ، حيث قدّموا دراسة علمية وفق أسس توافق الأسس التي توصّل إليها الدّرس اللّساني الحديث، وصِنف آخر اهتمّ بالجانب التّعليمي حيث اقتصرت دراساتهم وجهودهم في تيسير النّحو فقط، حيث تقول الباحثة حليمة الخالدي في هذا: «لقد رأى الأستاذ الحاج صالح أن قراءة التراث النّحويّ قراءةً صحيحة لا تتمّ إلاّ بالتّمييز بين النموذجين المتقدّم والمتأخّر، « فكما أنّنا منهيّون عن النّظر إلى القُدامى بآليات البحث اللّسانيّ الحديث ومحاكمتهم على أساسها فكذلك الشأن بالنسبة لمرحلة التّأسيس بالمقارنة مع مرحلة التّقليد والتّقليص، فالألفيات تنظيم شعريّ هامّ لقواعد وصل إليها النّحاة [المؤسّسون] قصد تسهيل حفظها واستيعابها، ولكنّها لا تتجاوز ذلك، فهي تقنين للتقليد»»[2].

[1] حليمة الخالدي: مظاهر التّجديد في النّظرية الخليلية الحديثة، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربيّة وآدابها،ص38.

[2] الخالدي حليمة: مظاهر التّجديد في النّظرية الخليلية الحديثة، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربيّة وآدابها، ص41.

هنا نجد الباحثة ميزت بين مرحلتين، مرحلة متقدمة كان فيها الدّرس اللّساني درس علمي تنظيري بامتياز يتمثل في جهود الأوائل أمثل الخليل بن أحمد الفراهيدي وتلميذه سيبويه والرضي الأستراباذي والسّهيلي. ومرحلة متأخرة عرف فيها الدّرس اللّساني شيء من التيسير، ذو طابع تعليمي متمثلا في الألفيات. ومن بين النّحاة المتأخرين نذكر على سبيل المثال لا الحصر ابن معطي وابن مالك.

المبحث الثّالث: أهمّ مفاهيم المدرسة الخليلية الحديثة:

قامت النّظرية الخليليّة الحديثة على جملة من المصطلحات والمفاهيم العلميّة التي استنبطها الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح من النّظر في آراء النّحاة الأوائل، وعلى رأسهم الخليل بن أحمد الفراهيدي وتلميذه سيبويه صاحب الكتاب، وهو أوّل كتاب وصل إلينا فيه تنظير علمي لعلم العربيّة. وسنحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على أهم المصطلحات والمفاهيم التي قامت عليها النّظريّة الخليليّة الحديثة، وهي السّماع اللغوي، القياس، العامل، الموضع، العلامة العدمية.

1.3.1.السّماع اللغوي:

عرّفه جلال الدين السّيوطي بقوله: « وأعني به: ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيِّه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب، قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المُوَلَّدين، نظمًا ونثرًا، عن مسلم أو كافر »[1]، وأكدَّ السّيوطي في تعريفه لدليل السّماع على ما يلي :

- ✓ ضرورة ثبوت فصاحة المنقول عنه.

[1] السّيوطي جلال الدين : الاقتراح في علم أصول النحو، تح: عبدالحكيم عطية،دار البيروتي، ط2، 1427هـ/2006م، ص 39.

- ✓ مصادر السّماع ثلاثة، وهي : القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب قبل مجيء الإسلام وبعده، إلى أن فسد اللسان العربي بكثرة المولدين من غير العرب .
- ✓ لا يشترط في المنقول عنه أن يكون مسلما، ولا خلاف في عرب الجاهلية فإنهم جميعا غير مسلمين، وقد أخذ النّحويون عن شعراء عاشوا بعد الإسلام وليسوا مسلمين، ومن هؤلاء الأخطل الشّاعر الأموي الذي كان نصرانيا[1].

ولقد حاول الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح في قراءته للتّراث النّحوي العربي الإجابة عن التّساؤلات التي ظلّت تُطرَح حول قضية السّماع، ومنها على وجه الخصوص المقاييس الزمانية والمكانية التي اعتمدها علماء العربية للفصاحة السّليقية، وهو ما يقتضي الوقوف عند أسطورة القبائل السّتة التي ذكرها الفارابي، ونقلها عنه جلال الدين السّيوطي في الاقتراح في علم أصول النّحو، حيث يقول : « كانت قريشٌ أجود العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ، وأسهلَها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعًا وإبانة عمَّا في النفس، والذين عنهم نقلت اللّغة العربية، وبِهم اقتُدِي، وعنهم أُخِذ اللّسان العربي من بين قبائل العرب، هم قيس وتميم وأَسَد، فإنَّ هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه،

[1] ينظر: عويمر فاطمة: مطبوعة دروس مادة أصول النحو، موجهة لطلبة سنة ثالثة ليسانس، تخ: لسانيات عامة، جامعة يحي فارس، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة والأدب العربي، المدية، الجزائر، 2021/2020، ص8.

وعليهم اتُّكِل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم.

وبالجملة فإنَّه لم يؤخَذ عن حضري قط، ولا عن سكان البراري ممَّن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم »[1].

وأضاف قائلا : « فإنه لم يؤخذ لا من لخم ولا من جذام؛ فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقبط، ولا من قضاعة، ولا من غسان، ولا من إياد، فإنَّهم كانوا مجاورين لأهل الشام ... لأنَّ الذين نقوا اللغة صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم »[2].

حيث أصبح هذا النّص وثيقة رسمية لدى كثير من الباحثين المحدثين وتناقلوه في كتبهم على أنّه مسلّمة، وترتب عليها القول بحصر رقعة الاحتجاج المكانية، ولكنَّ ما جاء في كتب النحويين يدحض ذلك، فالناظر في كتاب سيبويه يدرك تماما أنَّه لم يُقم جغرافيا المدونة اللغوية على مبدأ الحصر والتضييق، بل إنَّه بنى قواعده على عدد غير محدد من القبائل، وكان معياره هو الفصاحة، وقد أحصى خالد جمعة في كتابه " شواهد الشعر في

[1] ينظر: جلال الدين السيوطي، مرجع سابق، ص47.

[2] ينظر : المصدر نفسه، ص47-48.

كتاب سيبويه" القبائل التي أخذ عنها سيبويه، ومنها القبائل التي ذكر السيوطي أنَّه لم يؤخذ منها قط [1].

وعلى هذا الأساس قام الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح بإعادة النّظر في المقاييس الزمانية والمكانية التي اعتمدها علماء العربية للفصاحة السّليقية، فذهب إلى أن القبائل تتخطى القبائل السّتة التي ذكرها السّيوطي وضبطها جغرافيا وفق التّسلسل الزمني لعصر الاحتجاج، وقسم التطور المكاني الزماني للفصاحة إلى فترات، وهي:

الفترة الأولى : (العهد الجاهلي): والشعر الذي وصلنا من هذه الفترة يغطي شبه الجزيرة العربية بأكملها تقريبا، والنصوص المروية عن العرب تمتد إلى أقدم العصور في الجاهلية، وقد استشهد النحاة ومنهم سيبويه بشعر نسبوه إلى شعراء من القرن الثالث الميلادي، ومن ذلك بيت لجذيمة الأبرش الأزدي* وهو قوله:

ربما أوفيتُ في علم ... ترفَعْن ثوبي شمالات

ومن الشعراء المنتمين إلى القرن الثالث الميلادي عمرو بن الجن التنوخي، وروي عنه ثلاثة أبيات، ودويد بن زيد بن نهد القضاعي، وروي عنه تسعة أبيات، وممن ينتمون

[1] ينظر: خالد عبدالكريم جمعة، شواهد الشعر في كتاب سيبويه، الدار الشرقية، مصر، ط2، 1409هـ/1989م، ص273-274.

* أحد ملوك العرب قبل الإسلام، له ديوان وأشعار في كتاب أشعار الأسد، وقد ورد أسمه في كثير من أشعار العرب .

للقرن الرابع الميلادي أعصر بن سعد قيس عيلان الذي روي عنه ثلاثة أبيات، غير أن أوّل من قصد القصائد هو المهلهل[1].

أمّا الفترة الثانية فتتمثل في الشعراء المخضرمين (بين الجاهلية والإسلام): وتمتدُّ من سنة خمسين قبل الهجرة وتنتهي حوالي سنة واحد وأربعين للهجرة، وبقيت العربية خلال هذه الفترة تغطي كلَّ الأقاليم التي عُرفت في الفترة التي قبلها، بما في ذلك أقصى اليمن وبعض أقاليم الشام والعراق، فلم يحصل في هذه المدة تغيير في خريطة شبه الجزيرة، وبالتالي بقيت اللغة سليقية خالصة[2].

أما الفترة الثالثة فقد مثّلها الشعراء الإسلاميون (العهد الأموي): وتمتد هذه الفترة من سنة 41هـ إلى سنة 183هـ، وضمن هذه الفترة عاش الشعراء المخضرمون بين الدولتين الأموية والعباسية، بين سنتي 131هـ و183هـ، وهي فترة الحكم العباسي[3].

وخلال هذه المدة لم يفشُ اللحن فشُوًّا كبيرا وأغلب العرب القاطنين في الحضر بقوا على فصاحتهم، وقد استشهد النحويون بشعر أهل المدن، كعمر بن أبي ربيعة، والحارث بن خالد الأحوص، ومن العراق: الأخطل، والكُميت بن زيد الأسدي، وغيرهم، وآخر

[1] ينظر : عبد الرحمن الحاج صالح، السماع اللغوي عند العرب ومفهوم الفصاحة، موفم لنشر، الجزائر، دط، 2012، ص74-76.

[2] ينظر: المصدر نفسه، ص74-76

[3] ينظر: المصدر نفسه، 124.

الشعراء المحتجِّ بهم هو إبراهيم بن هرمة* (ت : 176هـ) الذي ختم به الأصمعي الشعر، واستمر الأخذ عن أهل البادية حتى القرن الرابع الهجري. أمّا الفترة الرّابعة والأخيرة من عصور السماع فتمتدُ من سنة 183هـ إلى سنة 392هـ.

في أواخر القرن الثّاني الهجري خرجت السليقة من الحضر، وبقيت في البوادي، وقد واصل اللغويون جمع اللغة في القرنين الثالث والرابع، وكل الشعراء الذين استشهد بشعرهم خلال هذه الفترة هم من الأعراب، وأمّا شعراء المدن فهم الذين أطلقت عليهم تسمية المولدين أو المحدثين، وهؤلاء لا يؤخذ عنهم، وهم الذين داؤوا بعد بشار بن برد وأبي نواس[1].

وقد عرف القرن الرّابع الهجري انتشارا واسعا للّحن حتى في البوادي، مع بقاء الأعراب على فصاحتهم، ويُوضح ابن جني سبب الامتناع عن أخذ لغة الحضر، ويبيّن تقلص الفصاحة حتى في البدو، فيقول: «علّة امتناع ذلك ما عَرَض لِلُغاتِ الحاضرةِ، وأهلِ المدَرِ من الاختلال والفساد والخَطَل. ولو عُلِم أن أهل مدينةٍ باقون على فصاحتهم، ولم يعترِض شيء من الفساد للغتهم، لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر. وكذلك

* هو أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن سلمة بن عامر بن هرمة المدني شاعر من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، أجاد فنون الشعر كالهجاء والفخر وغيرها.

[1] ينظر عبدالرحمن الحاج صالح، المصدر السابق، ص 132/125.

لو شاع في أهل الوبر ما شاع في أهل المدَر من اضطراب الألسنة وخبالها ... لوجب رفض لغتها،... وعلى ذلك العملُ في وقتنا هذا؛ لأنا لا نكاد نرى بدويًا فصيحا »[1].

2.3.1. القياس :

وهو من أبرز مفاهيم النّظريّة الخليلية الحديثة، وسنخصُّه في الجانب التّطبيقي بالشّرح والتّحليل، لنُبين الخطأ الذي وقع فيه ابن الأنباري في تصنيفه للقياس النّحوي إلى ثلاثة أقسام وهي : قياس العلة، وقياس الشبه، وقياس الطّرد، فجميع الأمثلة التي ذكرها ابن الانباري عن أضرب القياس، إنما هي من نوع واحد، يُسمى بالقياس التّعليلي الذي يكون فيه الحكم معروفا بالسّماع في الأصل، وهو المقيس عليه، والفرع وهو المقيس [2].

3.1.3. العامل :

يُعدُّ مفهوم العامل من أهم المفاهيم الجوهرية التي قامت عليها النظرية الخليلية الحديثة، وهو مفهوم إجرائي استعمله سيبويه وشيوخه في تحليل تراكيب العربية، واستنباط قواعدها والاستدلال على أحكامها وأصولها، وما كان لهم ذلك لو لم تكن اللغة العربية هي في حد ذاتها لغة معربة، تتنوع فيها أواخر الكلم بتنوع المعاني، وما كان لهم إلا أن

[1] أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت–لبنان، دط، دت، ج2، ص5.

[2] ينظر : مخلوف بن لعلام، مبادئ في أصول النحو، دار الأمل، تيزي وزو، 2012، ص83.

حملوا الكلام بعضه على بعض فيما يُسمى بالقياس ليكتشفوا بهذا الحمل البنى التركيبية التي يتضمّنها الكلام، وبالتّالي العوامل التي تتحكّم في علاقات الكلم بعضها ببعض[1].

والمقصود بالعامل النّحوي في النّظريّة الخليلية الحديثة، هو ما يؤثّر في معموله لفظا ومعنى، ويتحكّم فيه[2]، كنواسخ الجملة الاسمية التي تؤثر في معموليها (المبتدأ الخبر) تأثيرا لفظيا ومعنويا [3]، « فالعامل يقتضي المعمول ويتعلق به معنى فيكون معمول الفعل مثلا فاعلا أو فاعلا ومفعولا به أو حالا أو مفعولا لأجله أو مفعولا فيه أو مفعولا معه أو مفعولا مطلقا، ويكون عامل المبتدأ الابتداء، ويكون معمول أداة الشرط فعل الشرط وجزاؤه – وهذا المقتضى معنى نحوي– ولأجل هذه المعاني النحوية يقتضي العامل معموله أيضا لفظا ليدل ذلك اللفظ من رفع ونصب وجر وجزم على تلك المعاني لأن الألفاظ تابعة للمعاني وأوعية لها »[4].

وسيتضح لنا في الفصل اللاحق أن لقياس النظائر دورا كبيرا في استنباط العامل النّحوي وما يترتب عنه من معمولات، وهو ما سماه الأستاذ عبدالرحمن الحاج صالح

[1] ينظر: محمد بن حجر : الاستدلال في كتاب سيبويه (الاستدلال بالعقل)، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، ط1، ج2، 2022، ص 81.

[2] ينظر : عبدالرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيّات العربيّة، ج1، ص 296.

[3] ينظر : مخلوف بن لعلام : مبادئ في أصول النحو، ص250–251.

[4] مخلوف بن لعلام ، المرجع نفسه، ص251.

البنية العاملية، وهي بنية تكتسي أهمية كبيرة من الناحية العلمية، لا سيما في مجال حوسبة اللغة العربية [1].

4.1.3. الموضع:

يكتسي الموضع أهمية قصوى في النظرية الخليلية الحديثة، وقد استخدمه سيبويه وشيوخه في التّحليل اللغوي في جميع مستويات اللغة من الصوت إلى التركيب. وقد تعدّدت مفاهيمه في كل مستوى من هذه المستويات، منها ما هو بالمعنى اللغوي، ومنها ما هو بالمعنى الاصطلاحي، وهذا إمّا بمعنى : « التوزيع distribution أي : مجموع السّياقات contextes التي تظهر فيها وحدة »[2]، وقد يُراد به أيضا : « موقع تقديري اعتباري، أي مجرد »[3]، وذلك حسب ما تقتضيه بنية الكلمة أو اللفظة أو البنية العاملية[4]، وهي بنية مجردة للعلاقات التي تربط العامل بمعمولاته.

ولتوضيح المفهوم الأوّل للموضع وهو المفهوم اللّغوي الذي يُراد به المكان في الجهاز الصّوتي فسيبويه يستعمل هذا المصطلح، وهو الموضع للدلالة على مخرج الحرف أو مكانه من الجهاز الصّوتي، ومثال ذلك قوله : والزاي تُبدل لها مكانا مكان

---

[1] ينظر : خولة طالب الإبراهيمي : مبادئ في اللسانيات، دار القصبة للنشر، الجزائر، دط، دت، 136.

[2] مصطفى حركات :اللسانيات العامة، المكتبة العصرية، صيدا–بيروت،ط1، 1418هـ/1998م، ص96.

[3] عبدالرحمن الحاج صالح : بحوث ودراسات في اللسانيات العربية،ج2، ص13.

[4] ينظر: محمد بن حجر، الاستدلال في كتاب سيبويه (الاستدلال بالعقل)، ج2، ص 121.

التاء دالا، وذلك قولهم: مزدان من مزتان، لأنه ليس شيء أشبه بالزاي من موضعها من الدال وهي مجهورة مثلها [1].

أمّا مفهوم الموضع في مستوى الكلم، فقد يعني به سيبويه اسم المكان إذا قال (موضع الفعل) إلا أن النّحاة المتأخرين وضعوا له مصطلحا آخر يتحدد به، وهو اسم المكان، بدلا من مصطلح موضع الكلام الذي في كتاب سيبويه، مثل اسم المكان: مطبَخ، مذهَب، ملهَى، فهذه الأسماء جاءت بمعنى اسم المكان (مَفْعَل)ّ، ويذهب الأستاذ مخلوف بن لعلام إلى أن مصطلح الموضع في مستوى الكلم، قد يُراد به أيضا مكان الحرف داخل الصيغة التصريفية، أي داخل المثال، فللحرف من الكلمة موضع داخل صيغتها أو مثالها، فهو إما في موضع الفاء، أو موضع العين، أو موضع اللام[2].

ويمكن توضيح ذلك بما قاله سيبويه في باب الزيادة من غير موضع حروف الزوائد: « اعلم أن الزيادة من موضعها لا يكون معها إلا مثلها، فإذا كانت الزيادة من موضعها ألزم التّضعيف. فهكذا وجه الزّيادة من موضعها، فإذا زدت من موضع العين كان الحرف على (فُعَّل) في الاسم والصّفة، نحو: الزُمَّج، والزُمَّل، والجُبَّأ ... فإذا زدت من موضع اللام فإن الحرف يكون على (فَعْلَلَ) في الاسم، وذلك نحو: قَرْدَدَ، ومَهْدَد»[3]، ويشرح الأستاذ مخلوف بن لعلام مقصود سيبويه في ذلك فيقول : « ويعني سيبويه

[1] ينظر: مخلوف بن لعلام ، مبادئ في أصول النحو، ص 269.
[2] ينظر : المرجع نفسه، ص 270.
[3] مخلوف بن لعلام، المرجع نفسه، ص 270-271.

بموضع العين وموضع اللام مكان الحرف من الكلمة داخل المثال، أي داخل صيغتها المجردة التي انتهى إليها القياس، وذلك بحمل الكلمات المتماثلة بعضها على بعض واستنباط المثال المشترك بينها وهو هنا (فُعَّل). فحرف الميم مثلا في الاسم (حُمَّر) في موضع العين داخل المثال وهو (فُعَّل)، والميم الثانية في التضعيف زائدة، والزيادة ههنا جاءت من موضع العين»[1].

ويضيف قائلا: « وأما موضع اللام في الاسم (قَرْدد)* أو مهْدد) فتحتله الدال الأولى، والدال الثانية زائدة من موضع اللام، ذلك لأن هذا الموضع يتحدد في صيغة الاسمين قَرْدد ومَهْدد وهي (فعلل) »[2].

فالموضع في صيغة الكلمة أو مثالها هو الحيّز في البنية الذي يمكن أن يشغله عنصر معيّن، ويمكن أن ينعدم هذا العنصر تماما[3]، فهو موضع اعتباري مجرد .

ولتوضيح ذلك يمكن أن نلحظ أن فعل الأمر : فِ فيه أربعة مواضع في صيغته الأصلية، منها ما هو ظاهر لفظا، ومنها ما هو مقدر في الصيغة الأصلية، ومنها ما هو مقدر في الصيغة الأصلية وهي : (اِفعِل)، لأن أصل الفعل : فِ: اِوفِيْ، حملا على نظائره الصحيحة من الأفعال : اِجلِسْ، اقطِفْ، انزِلْ، فموضع الزيادة في الفعل هو همزة

[1] مخلوف بن لعلام، مبادئ في أصول النحو، ص271.

* القردد هو الأرض المستوية الغليظة المرتفعة.

[2] مخلوف بن لعلام ، المرجع السابق، ص271.

[3] ينظر: عبدالرحمن الحاج صالح : بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر،الجزائر،ج1، 2007، ص92.

الوصل، وموضع الفاء هو الواو، وهو انعدم فيه هذا العنصر تماما، وموضع العين وهو الفاء، وهو موضع ظهر في السلسلة اللفظية في الاستعمال، ثم موضع اللام وهي الياء الساكنة، وهو موضع أيضا مقدر خلا من أي عنصر في السلسلة اللفظية .

وبهذا التحليل والقياس على النظائر ظهرت لنا المواضع الاعتبارية في مثال هذه الكلمة أو صيغتها، وقد حُذِفت بعض الحروف في السلسلة الخطية طلبا للتخفيف ولكنها بقيت مقدرة في صيغة الكلمة أو المثال.

موضع الفاء	موضع العين	موضع اللام	الزيادة من موضع اللام
قَ	رْ	دَ	د
مَـ	هْ	دَ	د

موضع الفاء	موضع العين	الزيادة من موضع العين	موضع اللام
سُـ	لْ	لَـ	م
حُـ	مْـ	مَـ	ر
عُـ	لْ	لَـ	ف
زُ	مْـ	مَـ	ج
جُـ	بْ	بَـ	أ

وعلى هذا الأساس عرّف الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح مثال الكلمة بأنه:

«مجموعة من المواضع الاعتبارية مرتبة ترتيبا معينا يدخل في بعضها – وقد تخلو منها– العناصر الأصيلة وفي بعضها الآخر العناصر الزّائدة »[1].

[1]عبدالرحمن الحاج صالح : بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1،ص16.

أمّا مفهوم الموضع في المستوى التّركيبي فإنّه قد يرد بمعنى التّوزيع في النّحو العربي، وفي ذلك يقول الباحث محمد بن حجر: « فمصطلح الموضع بمعنى التوزيع في النحو العربي وعند سيبويه على الخصوص شيء وارد وأكيد وإنما يبقى أن نبين أن هذا الاتفاق بين الموضع والتوزيع هو في الكلام المحصل، أي في تحليل الكلام الملفوظ كسلسلة خطية تخضع لترتيب معين، ولذلك يتم في هذا الإطار تحديد وحدات الجملة التي تقع في موضع معين من سلسلتها الخطية بما يكتنفها يمينا وشمالا، ولذلك أيضا يبحث عن مكونات الجملة القريبة والبعيدة »[1].

ويذكر الأستاذ محمد بن حجر في هذا الصّدد ملاحظة لها أهميتها القصوى، وهو أن البنويين الأمريكيين قد استفادوا من النّحو العربي من مفهوم الموضع الذي استخدمه سيبويه بمعنى التّوزيع وبذلك كان لعلمائنا الأوائل قصب السبق في استخدام هذا المفهوم الذي استخدمه التّوزيعيون فيما بعد[2].

إلا أنّ التوزيعيين الأمريكيين اكتفوا بدراسة ما هو محسوس فقط، بينما نجد النّحاة الأوائل تجاوزوا ذلك، وذلك بوضع صيغة لفظية خاصة بالجملة، وهي البنية العاملية، حيث يذهب الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح إلى أن المثال « غير منحصر في مستوى المفردات بل يتجاوزها إلى ما هو أعلى منها، فللتركيب أيضا مثل يبنى عليها الكلام، وهي ليست الترتيبات المختلفة للفعل والفاعل والمفعول والمبتدأ والخبر، بل هي مثل أكثر

[1] محمد بن حجر: الاستدلال في كتاب سيبويه (الاستدلال بالعقل)، ج2، ص 123.
[2] ينظر : المرجع نفسه، ص123.

تجريدا . فللجمل المفيدة بنى لا تتمثل في ترتيب عناصرها، بل في مثال اعتباري يحصل في مستوى أعلى من التجريد الإنشائي»[1]، حيث تمكن النحاة الأوائل من وضع هذا المثال بواسطة القياس وذلك بحمل الجمل المتجانسة بعضها على بعض لاستنباط صيغة جامعة يندرج ضمنها مختلف أنواع الجمل، وينطلقون في ذلك من أبسط جملة ، وهي التي تتكوّن من عنصرين: زيد منطلق، فيحملون عليها أخرى تكون فيها زيادة بالنّسبة إلى الجملة البسيطة بحيث تظهر بذلك كيفية تحوّل هذه النّواة بالزّوائد[2].

« فلهذا المستوى وحدات خاصة به أكثر تجريدا وهي : العامل والمعمول الأول والمعمول الثاني والمخصص»[3].

وقد صاغ الدكتور عبدالرحمن الحاج صالح هذا المثال صياغة مجردة عامة كالتالي[4]: [(ع ←م1)±م2] ±خ.

ويقصد بـ :

ع : العامل م1: معمول أوّل م2: معمول ثانٍ خ: مخصص.

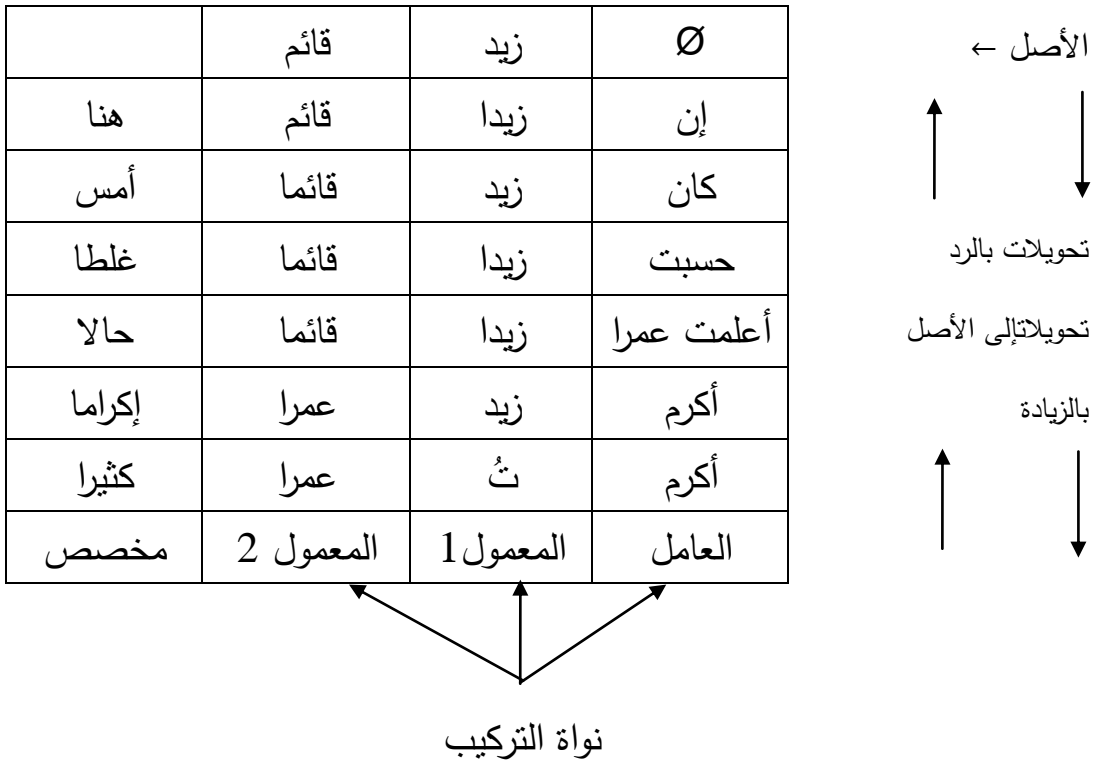
والجدول الحملي التالي يوضح أكثر :

[1] عبد الرحمن الحاج صالح : بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1،ص321.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص 296.

[3] عبد الرحمن الحاج صالح : بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص87.

[4] المرجع نفسه، ص88.


الأصل ←
تحويلات بالرد
تحويلاتإلى الأصل
بالزيادة
Ø
زيد
قائم
إن
زيدا
قائم
هنا
كان
زيد
قائما
أمس
حسبت
زيدا
قائما
غلطا
أعلمت عمرا
زيدا
قائما
حالا
أكرم
زيد
عمرا
إكراما
أكرم
تُ
عمرا
كثيرا
العامل
المعمول1
المعمول 2
مخصص
نواة التركيب

5.1.3. العلامة العدمية :

إن العلامة العدمية هي نتيجة لتصور النّحاة الأوائل لحدّ أو مثال عام للجمل العربية، يرمز لها برمز المجموعة الخالية Ø، حيث يعود فضل تعيين موضع هذا العامل العدميّ إلى المنهجية العلمية التي عُرف بها العلماء العرب وتعتمد أساسا على حمل الشيء على الشيء وإعطائه حكمه إذا جمعهما جامع (وهو القياس العربي)[1].

وهذا الحمل يسميه علماء الرياضيات تطبيق مجموعة على مجموعة بإظهار ما يوجد بينهما من التّوافق أو عدم التّوافق في البناء، فإذا حملنا جملة إسمية بسيطة مثل : زيد منطلق على جملة فعلية بسيطة مثل: كتب الطالب الدرس نحصل على الجدول التالي:

Ø	زيد	منطلق
كتب	الطالب	الدرس

نلاحظ من خلال هذا الجدول أنّه يوجد توافق بين عناصر الجملتين، فالخبر في الجملة الأولى يوافق المفعول به في الجملة الثانية والمبتدأ يوافق الفاعل والعلامة العدمية توافق الفعل، فبفضل القياس تمكّن النّحاة الأوائل من استنباط عامل الابتداء وهو عامل معنوي، وهو التجرد من العوامل اللفظية. ويطلق الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح على

[1] ينظر : معمر شاوش سعاد، الاستدلال النحوي بالعلامتين العدميّة واللفظية في اللسانيات العربية، رسالة ماجستير، إش: مخلوف بن لعلام، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب واللغات، جامعة سعد دحلب بالبليدة، 2011، ص37.

هذا المفهوم يسمى العلامة العدمية (Expression zéro)، وضرب لنا الحاج صالح أمثلة كثيرة عن العلامة العدمية، منها المثال الآتي:

1	Ø	زيد	منطلق
2	إنّ	زيدًا	منطلق
3	كان	زيد	منطلقا

فالمكان الذي تظهر فيه الزوائد يقابله في الجملة البسيطة مكان فارغ، فهذا الفراغ يسمونه بالابتداء، ويحددونه بأنّه التّجرد من العوامل اللفظية، وهذه العوامل هي ههنا «إنّ» و«كان» ويعنون بالعامل اللفظ الذي يؤثر في غيره لفظًا ومعنى ويتحكم بالتالي فيه[1]. والذي نقوله في هذا المقام أن للعلامة العدمية – في نظرنا – أثرا في مجال حوسبة اللغة لأنها تُعدُّ موضعا في المثال المجرد، وهذا الأخير يتكون من مجموعة من الرموز والعلامة العدمية رمزٌ من الرموز، هذا من جهة، ومن جهة أخرى نرى أن لها أثرا واضحا في تعليم وتعلم اللغة العربية إذ يستطيع بواسطتها المتعلم من إنتاج عدد لا متناه من الجمل.

[1] عبد الرحمن الحاج صالح : بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 296.

الفصل الثّاني :

القياس النّحوي أنماطه وتطبيقاته

في المدرسة الخليليّة الحديثة .

لقياس النظائر أهمية بالغة في المدرسة الخليلية الحديثة، حيث يُعدّ المصدر الثاني بعد السماع، ومن خلاله تمكن النحاة الأوائل من استنباط المفاهيم الإجرائية التي لم تعرفها اللّسانيات الحديثة إلا مؤخرا، ومن بين تلك المفاهيم نذكر الأصل والفرع والموضع والنظير والعامل والتقدير. تناولنا في هذا الفصل مايلي : في المبحث الأوّل مفهوم قياس النظائر لغة واصلاحا، وفي المبحث الثاني تناولنا أقسام قياس النظائر، وفي المبحث الثالث تطرقنا إلى تطبيقات قياس النظائر النّظريّة الخليليّة الحديثة .

المبحث الأوّل: مفهوم قياس النّظائر في النّظريّة الخليليّة الحديثة .

يُعدُّ القياس أصلا مهما من أصول النّظريّة النّحويّة العربيّة، ودليلا قويّا من أدلة النّحو، فهو يأتي في المرتبة الثّانية بعد السّماع اللّغوي. وقد استخدمه النّحاة الأوائل كالخليل بن أحمد وتلميذه سيبويه في استنباط قواعد اللّغة العربية، وتعليل أحكامها، وتفسير العلاقات التّحويلية التي تربط الأصول بالفروع.

وللاستدلال على أهمية القياس في النّحو العربي، نسوق نصّا للباحث مخلوف بن لعلام تلميذ الحاج صالح، إذ يقول في هذا الصّدد: «وأما القياس النحوي فإنه أداة منهجية، وعملية عقلية استدلالية، مارسها النحاة لتجريد صورة هذه اللغة، باستنتاج

قواعدها، والكشف عن القوانين التي تنتظم عليها مفرداتها وتراكيبها، وعن العلل التي تفسر ما خالف من كلام العرب نظائره، وحمل على غيره من كلامهم في الحكم »[1].

وقبل الحديث عن مفهوم القياس اصطلاحا لابد من الوقوف عند المعنى اللّغوي للقياس، وذلك لوجود علاقة بين المعنى اللّغوي والمفهوم الاصطلاحي.

1.2. مفهوم القياس لغة واصطلاحا :

1.1.2. لغة:

جاء في لسان العرب لابن منظور في مادة (قيس) :«قاسَ الشيء يَقيسُه قَيْسًا وقياسًا واقْتاسه وقَيَّسه إذا قدَّره على مثاله »[2].

وجاء المعجم الوسيط أن: «(القِياسُ): (في اللغة) : ردُّ الشيء إلى نظيره»[3].

[1] مخلوف بن لعلام: نظرية العامل نشأتها ومسالكها في التحليل الإعرابي في الكتاب، رسالة ماجستير، إش: سعدي الزبير، جامعة الجزائر، معهد اللغة العربية وآدابها، 1997/1996م، ص138.

[2] أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الافريقي المصري: لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، دط،1968، مج06، باب القاف، مادّة قيس، ص 187.

[3] إبراهيم أنيس وآخرون: المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، مصر،2004، ط4، ص 770.

2.1.2. مفهوم قياس النّظائر اصطلاحا:

يتّضح من التّعريفين السابقين أن للقياس في اللّغة معنيين : الأوّل هو التّقدير، فقياس الشيء هو تقديره. أما الثاني فهو ردّ الشيء إلى نظيره، وهذا المعنى له علاقة وطيدة بالمفهوم الاصطلاحي لقياس النّظائر .

وعرّفه الباحث محمد بن حجر تلميذ الحاج صالح– رحمه الله– بأنّه: «حمل النظير على النظير، أي حمل شيء على شبيهه في البنية أو المجرى، والبنية هي الهيئة المكونة من عناصر بترتيب معين، والمجرى هو سلوك العنصر اللغوي بصورة معينة أيضا من حيث الإعراب والبناء والصرف وغيرها »[1].

ولتوضيح مفهوم قياس النّظائر نقدم المثال التّالي: هناك متكلم يريد أن يقيس مفعولا به غير منقول عنده، ولم يستعمله من قبل في التّركيب على مفعول منقول ومسموع عن العرب الفصحاء، نحو قوله: رأيت أزدشير أمس، فينصب (أزدشير) غير المنقول على ما استعمله العرب واختزنه في ذاكرته من نظائره لهذا التّركيب الذي يشتمل على مفعول به، فيقيس عليها المفعول السّابق، نحو : رأيتُ زيدًا أمس، وكلمتُ محمدًا صباحًا، وسألتُ عمرًا أمس[2].

[1] محمد بن حجر : الاستدلال في كتاب سيبويه (الاستدلال بالعقل)، ج2، ص 11.

[2] ينظر: مخلوف بن لعلام، مبادئ في أصول النحو، ص87.

هذا المثال سقناه في المستوى التّركيبي يُوضح بجلاء مفهوم قياس النّظائر.

أمّا في المستوى الصّرفي، فيمكن للمتكلم أن يستحدث اسم المكان من الفعل (مشى) ولم يسمعه من قبل فيقول : (مَمْشَى) على وزن مَفْعَل، وذلك بحمله وقياسه على نظائره مما استعملته العرب، نحو : مرمى، مجرى، ملهى، مبكى[1].

ولابد من التنبيه إلى أن تسمية هذا القياس لم تكن موجودة عند النّحاة قديما، فقد استعملوه أداة إجرائية لاستنباط القواعد، وتعليل الأحكام النّحوية، ولكنهم لم يشيروا صراحة إلى مفهومه وتسميته منذ بداية نشأة النّحو العربي على يد أبي الأسود الدؤلي مرورا بأبي إسحاق الحضرمي، وصولا إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي وتلميذه سيبويه، حيث أصبح علم النحو علما قائما بذاته، له أسسه وقواعده وأصوله وفروعه.

أمّا الباحثون المحدثون فقد اختلفوا في تسمية هذا القياس، فمنهم من سمّاه القياس الأصلي[2]، ومنهم من سمّاه القياس الاستقرائي[3]، ومنهم من سمّاه القياس الاستعمالي[1]، ومنهم من سمّاه قياس الأنماط[2].

---

[1] ينظر: مخلوف بن لعلام، مبادئ في أصول النحو، ص87.

[2] ينظر: محمد الخضر حسين، القياس في اللغة العربية، المطبعة السلفية، القاهرة، دط، 1353هـ، ص27.

[3] ينظر : علي أبو المكارم : أصول التفكير النحوي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، دط، 2007، ص24.

وقد وجدنا أيضا نصا لابن الأنباري تحدّث فيه عن مفهوم القياس دون الإشارة إلى تسميته ونوعه، حيث يقول: « وأما القياس فهو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه كرفع الفاعل ونصب المفعول في كل مكان وإن لم يكن كل ذلك منقولا عنهم؛ وإنما لما كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول كان محمولا عليه، وكذلك كل مقيس في صناعة الإعراب»[3]. وما قاله ابن الأنباري ينطوي على فوائد كثيرة، منها أن لقياس النظائر أهمية بالغة تتمثل في حفظ قواعد اللغة العربية، واستنباط أحكام جديدة تنسجم مع كلام العرب الفصحاء. ولذلك أكد ابن الأنباري أن النّحو العربي كله يقوم على القياس، ولهذا قيل في حدّه: « النّحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النّحو»[4].

وقد لخّص الأستاذ مخلوف بن لعلام مفهوم هذا القياس بكلام قوي ننقله لأهميته، حيث يقول: « هو إلحاق كلمة بما يناظرها في الصيغة أو إلحاق تركيب بما يناظره في البنية في حكم ثبت للنظير بالاستقراء لكثرته في بابه، فهو إذن إلحاق لفظ وإجراؤه على

---

[1] ينظر : محمد حسين عبد العزيز، القياس في اللغة العربية ، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1415هـ/1995م، ص19.

[2] ينظر: خالد سعد شعبان: أصول النحو عند ابن مالك، مكتبة الآداب، القاهرة، دط، 2006، ص152.

[3] أبو البركات عبدالرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط2، 1391هـ-1971م، ص45،46.

[4] المرجع نفسه، ص95.

نظائره على أساس قاعدة نحوية بنيت بالاستقراء على الكثير والمطرد في بابه، فهو حمل لفظ على نظيره في الحكم لأنهما من باب واحد ويضبطهما قانون واحد ولأجل ذلك يكون لهما حكم واحد، وإذن فإن هذا القياس يقوم على نسج كلامنا على منوال كلام العرب »[1].

إلاّ أنّ الأستاذ سمّى هذا النّوع من هذا القياس بالقياس الأصلي[2]، لأنّه يرتبط ارتباطا وثيقا بأصول كلام العرب الفصحاء. وقد كان الرّعيل الأوّل من النّحاة يجرون هذا القياس على كلام العرب في بنيته ومعناه، ولذلك فقد قال ابن جني : « ألا ترى أنَّك إذا سمعت: (قام زيدٌ) أجزتَ أنت (ظرُفَ خالدٌ، وحَمُقَ بِشْر) وكان ماقِسْته عربيًّا كالذي قِسْتَه عليه؛ لأنك لم تسمع من كلام العرب أنت ولا غيرُك اسْمَ كلِّ فاعلٍ ومفعولٍ، وإنما سمِعتَ بعضا فجعلْتَه أصْلا وقِسْتَ عليه ما لم تسمع »[3].

وخلاصة ما تقّدم أن قياس النظائر هو حمل نظير على نظيره، أو إلحاق تركيب بما يُناظره في البنية أو المعنى في حكم ثبُت للنظير في كلام العرب الفصحاء، وغاية هذا القياس هو انتحاء سمت كلام العرب، وإجراء كلامنا على كلامهم، كما أن له أثرًا

[1] مخلوف بن لعلام : مبادئ في أصول النحو، ص86.

[2] ينظر: مخلوف بن لعلام، المرجع نفسه، ص86.

[3] أبو الفتح عثمان ابن جني: المنصف، تح: إبراهيم مصطفى –عبدالله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، مصر، ط1، 1954م، ج1، ص180.

بالغ الأهمية في تعليم وتعلم اللغة العربية، لأنّه يُكسب المتعلم ملكة لغوية يستطيع بواسطتها إنتاج ألفاظ وجمل لم يستعملها من قبل، وذلك بحملها على نظائرها المستعملة.

2.2. أقسام قياس النظائر في النّظرية الخليلية الحديثة:

قسّم ابن الانباري في كتابه (لمع الأدلة)، القياس إلى ثلاثة أقسام، وهي:

1.2.2.قياس العلة:

وقد عرّفه أبو البركات ابن الانباري بقوله: « اعلم أن قياس العلة أن يحمل الفرع على الأصل، بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل »[1].

ولتوضيح هذا النوع نسوق المثال التالي: منع تقديم خبر (ليس) عليها، جاء قياسا على فعل من أفعال الرجاء، وهو (عسى)، فكما أنّه يمنع تقديم خبر الفعل (عسى) عليه وهو فعل جامد، يمنع تقديم خبر (ليس) عليه، لأنّه أيضا فعل جامد، فهي العلة الجامعة بينهما، فالأصل هو المقيس عليه (عسى)، والفرع هو المقيس (ليس)، والحكم هو منع تقديم الخبر، والعلة الجامعة عدم التّصرف[2]، وهو ما نوضحه في الجدول التالي:

المقيس عليه (الأصل)	المقيس(الفرع)	الحكم	العلة الجامعة
عسى	ليس	منع تقديم الخبر عليها	عدم التصرف

[1] ابن الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، ص105.

[2] ينظر: بن لعلام مخلوف: مبادئ في أصول النحو، ص79.

وهناك مثال آخر لتوضيح هذا القياس عند ابن الانباري، وهو قياس ما لم يُسم فاعله (نائب الفاعل) على الفاعل، فالأصل هو الفاعل، وهو المقيس عليه، والفرع هو نائب الفاعل وهو المقيس، والعلة الجامعة بينهما الإسناد، لأن نائب الفاعل قام مقام الفاعل عندما حُذف، فأخذ حكمه في الرفع فأسند الفعل إليه، والجدول التالي يوضح هذه العلة الجامعة بينهما:

المقيس عليه (الأصل)	المقيس(الفرع)	الحكم	العلة الجامعة
الفاعل	نائب الفاعل	الرفع لكل منهما	الإسناد

فهذا الجدول يوضح لنا حكم الأصل وهو الفاعل الموجود في الفرع وهو نائب الفاعل، والذي لا يستحقه بالأصالة لأنّه مفعول به في المعنى، وغاية النحوي هو إيجاد سبب وجود حكم الفرع (نائب الفاعل) في الأصل (الفاعل)، وهي الإسناد.

2.2.2. قياس الشّبه:

ذهب ابن الانباري إلى أن قياس الشبه هو: « أن يحمل الفرع على الأصل بضربٍ من الشبه غير العلة التي عُلق عليها الحكم في الأصل »[1].وقد مثّل ابن الأنباري لهذا

[1] ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدّلة، ص107.

النوع من القياس بالمثال التالي : إعراب الفعل المضارع لمشابهته اسم الفاعل لفظا ومعنى، لأن الأصل في الأفعال البناء، وقد شابهه من عدّة أوجه وهي[1]:

الوجه الأوّل: الاختصاص بعد الشّياع، ومثاله أن تقول: (يقوم)، فيصلح للحال والاستقبال، فإذا أدخلت عليه السّين اختصّ بالاستقبال، وكذلك هو الشأن مع الاسم تقول:(رجل) فيصلح لكلّ الرجال، فإذا أدخلت عليه الألف واللام وقلت (الرجل) صار يختص عندئذ برجل بعينه. وإذن فإن كليهما يختصان بعد شياعهما.

الوجه الثاني: إنّ الفعل المضارع تدخل عليه لام الابتداء المزحلقة كما تدخل على الاسم، فتقول : إن عليا ليسافر، كما تقول : إن عليا لمسافر[2].

الوجه الثالث: إنّ الفعل المضارع يجري على اسم الفاعل في حركاته وسكونه باطراد، فإن الفعل (يضرب) مثلا على وزن ضارب، في حركاته وسكونه.

الوجه الرّابع: إنَّ الفعل المضارع يكون صفة كما يكون الاسم إذ تقول: مررت بطفل يلعب كما تقول : مررت بطفل لاعب.

وعلى هذا الأساس الذي يبين أوجه مشابهة الفعل المضارع لاسم الفاعل، أخذ حكمه في الإعراب، فانتقل من باب البناء إلى باب الإعراب.

[1] ينظر : مخلوف بن لعلام : مبادئ في أصول النحو، ص80.

[2] المرجع نفسه، ص80.

3.2.2. قياس الطّرد:

يقول ابن الانباري :« اعلم أن الطرد هو الذي يوجد معه الحكم وتفقد الإخالة في العلّة »[1]، والمراد « بالإخالة أن يحصل تناسب وتوافق بين العلّة والحكم أي يكون الحكم موافقا للعلة، ذلك لأن الحكم يترتب عن العلّة ومن ثم فإنَّ العلة ينبغي أن تناسب الحكم بصورة يقبلها العقل. فإذا عللت مثلا إبدال التّاء طاء في كلّ فعل ثلاثي مبدوء بحرف مطبق في باب افتعل بعلة التخفيف فهذه علّة ملائمة لحكم الإبدال لأن التجربة والحس يؤيدانها، فالعلّة هاهنا مناسبة كما أن العلة في قياس العلة وفي قياس الشّبه كما في الأمثلة السابقة ولكنها في قياس الطّرد غير مناسبة، فالإخالة (أي التوافق) بين العلّة والحكم مفقودة»[2]، ومثل ذلك أن تعلّل الإعراب في الأسماء الممنوعة من الصّرف بعدم انصرافها عندما تلاحظ أنَّ كلّ اسم غير منصرف معرب، فتعقد من ذلك قياس الطّرد فتقول[3]:

كل اسم غير منصرف معرب

(س) اسم غير منصرف

إذن : (س) اسم معرب.

[1] ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلّة، ص110.

[2] مخلوف بن لعلام: مبادئ في أصول النحو، ص81.

[3] ينظر: مخلوف بن لعلام، المرجع نفسه، ص81.

والشيء اللافت للنظر أن الأمثلة التي ساقها ابن الانباري لتوضيح كل نمط من أنماط القياس تدخل كلها في نوع واحد من القياس وهو القياس التعليلي، ولم يذكر قياس النظائر إلا عندما ردّ على من أنكر القياس فإنه ساق جملة من الأمثلة تدخل كلها في قياس النظائر[1].

ويبدو أن اطلاع الباحث محمد بن حجر على التراث النّحوي، لا سيما أقوال الخليل بن أحمد الفراهيدي وتلميذه سيبويه، وكذلك ما توصل إليه الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح، جعله يهتدي إلى استنباط نوعين من القياس في النظرية الخليلية الحديثة، وهما : قياس النظائر، والقياس التّعليلي[2].

وسنحاول في ما يلي شرح كل واحد منهما.

أوّلا : قياس النظائر :

وهو كما يعرف مخلوف بن لعلام بقوله : هو حمل نظير على نظيره، أي إلحاق كلمة بما يناظرها في الصيغة الصرفية، أو إلحاق تركيب بما يناظره في البنية أو في المعنى[3]، « فهو إذن إلحاق لفظ وإجراؤه على نظائره على أساس قاعدة نحوية بنيت

[1] ينظر : محمد بن حجر : الاستدلال في كتاب سيبويه (الاستدلال بالعقل)، ج2، ص 21.
[2] ينظر:المرجع نفسه، ص 11.
[3] ينظر : مخلوف بن لعلام، مرجع سابق، ص86.

بالاستقراء على الكثير والمطرد في بابه، فهو حمل لفظ على نظيره في الحكم لأنهما من باب واحد ويضبطهما قانون واحد ولأجل ذلك يكون لهما حكم واحد وإذن فإن هذا القياس يقوم على نسج كلامنا على منوال كلام العرب، فهكذا كان مفهوم القياس في بداية اشتغال النحاة به، ومنهم عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي الذي قال عنه ابن سلام أنّه أوّل من بعج النحو ومدّ القياس والعلل »[1].

والجدول التالي يوضح لنا حمل نظير على نظيره في الصيغة الصرفية:

الفعل	اسم المفعول
ضرب	مضروب
قتل	مقتول
كتب	مكتوب
قطف	مقطوف
باع	مبيع (أصلها مبيوع)
عان	معين (أصلها معيون)
زار	مزور (أصلها مزوورٌ)

فالجدول أعلاه يوضّح لنا كيف حُملت النّظائر بعضها على بعض في صيغة اسم المفعول، وكيف أن اسم المفعول المشتق من الأفعال المعتلة حدث له تغيير، وذلك بحمله على نظائره من الصّحيح.

[1] مخلوف بن لعلام: مبادئ في أصول النحو، ص86،87.

أمّا في المستوى التّركيبي، فلنا في باب نواسخ الجملة الاسمية خير مثال على ذلك، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

العامل	المعمول الأوّل	المعمول الثاني
Ø	عبدُ الله	منطلقٌ
كان	عبدُ الله	منطلقا
أصبح	زيدٌ	مريضا
ظننت	عمرا	قائما
أعلمت زيدا	عمرا	منطلقا

فالجدول السّابق يوضح لنا بجلاء كيف أن هذه الجمل متناظرة في البنية العاملية، وهي: [ج = عامل + معمول أوّل + معمول ثانٍ].

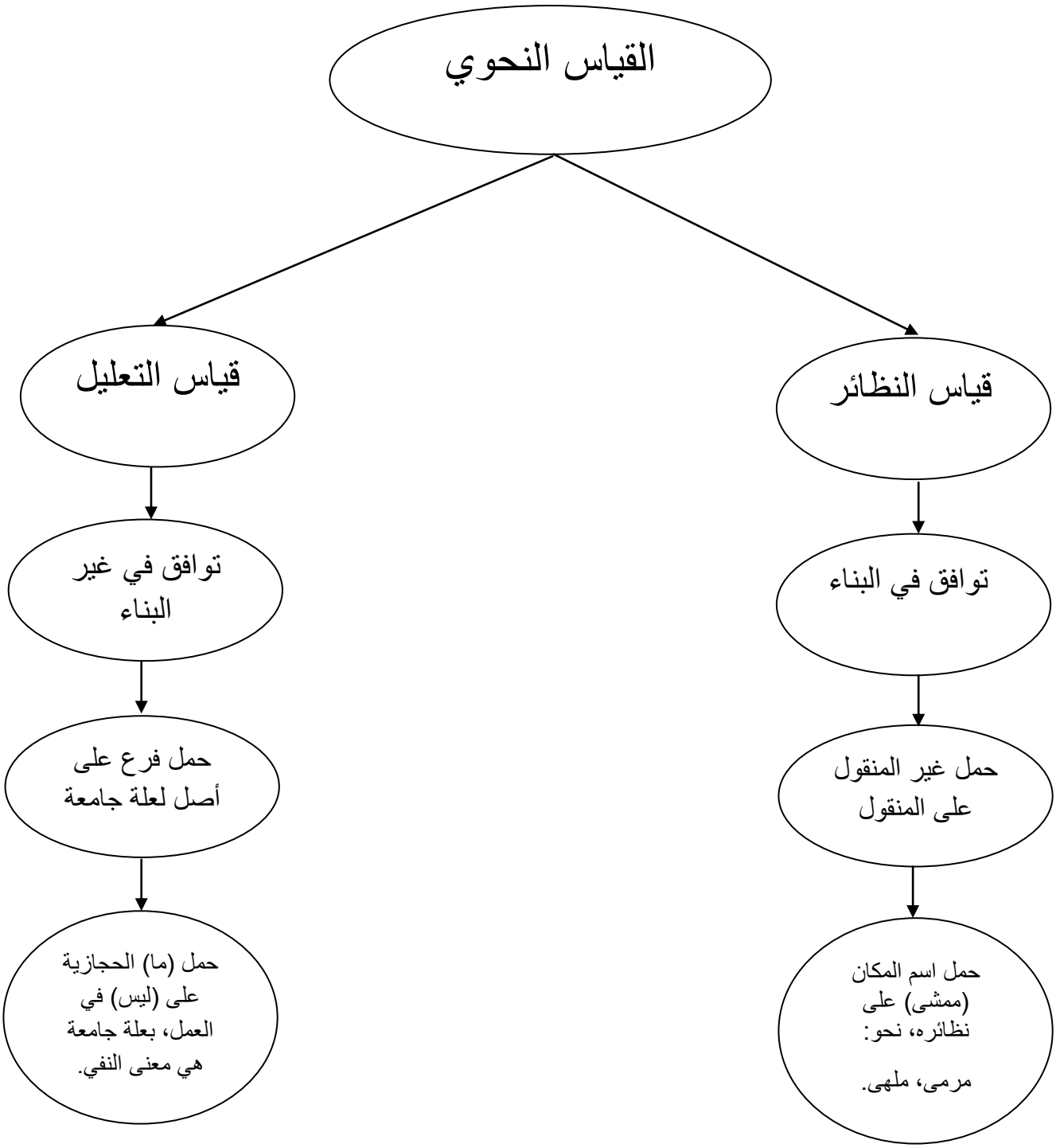
وينبغي الإشارة إلى أن لقياس النّظائر أثرا بالغ الأهمية في النّظريّة النّحويّة العربيّة. لأنّه قياس يمثل ملكة الكلام عند العرب الفصحاء، وهذه الملكة مكتسَبة عندهم بالسّليقة لا بالصّناعة، وأنها تساعد على انتحاء سمت كلام العرب، حيث يتمكّن مَن ليس عربيا أن ينتحي سمت العرب في كلامهم، فيكتسب كفاءة لغوية تساعده على التّعبير السّليم. فضلا عن ذلك أن لهذا القياس أثرا واضحا أيضا في مجال البرمجة اللّغويّة للغة العربيّة، لأنّ في هذا القياس حملٌ للنّظير على نظائره لاستنباط البنيّة الجامعة، وهي بنية رياضيّة، يمكن أن تكون مشروعا لهذه البرمجة.

ثانيا: قياس التّعليل:

عرّفه الأستاذ مخلوف بن لعلام بأنّه: « حمل فرع على أصل بعلة، مثل : حمل ما الحجازية على ليس في عمل الرفع والنصب فالأصل في ما النافية ألا تعمل شيئا لأنها لا تختص لا باسم ولا بفعل، ولكن الحجازيين أعملوها إذ قاسوها على ليس فأعملوها عملها، وعلة ذلك أن معناها كمعنى ليس »[1].

وحري بنا في هذا السياق أن نُشير إلى أهم الفروق بين قياس النظائر وقياس التّعليل، فالأوّل هو قياس يتأسس على التوافق في البناء، بخلاف القياس الثاني، وهو ما يمثله المخطط التالي:

[1] مخلوف بن لعلام: مبادئ في أصول النحو، ص94.


القياس النحوي
قياس النظائر
قياس التعليل
توافق في البناء
توافق في غير البناء
حمل غير المنقول على المنقول
حمل فرع على أصل لعلة جامعة
حمل اسم المكان (ممشى) على نظائره، نحو:
مرمى، ملهى.
حمل (ما) الحجازية على (ليس) في العمل، بعلة جامعة هي معنى النفي.

فهذا المخطّط يوضح لنا بدقة أن قياس النّظائر يختلف عن قياس التّعليل اختلافا كبيرا، فالأوّل هو توافق في البناء، حيث يُحمَل النّظير على نظيره لتكافئهما في البنية الجامعة في نفس الباب، أمّا قياس التّعليل فهو توافق في غير البناء، حيث يُحمَل فيه الشّبيه على شبيهه وهو من باب غير بابه.

المبحث الثّالث: تطبيقات قياس النّظائر في المدرسة الخليليّة الحديثة.

في هذا المبحث سنحاول تحديد مسالك قياس النّظائر بحسب ممارسة النّحاة له، وكيفية إجرائهم له، ومن هؤلاء النّحاة سنقتصر على كتاب سيبويه وهو أقدم كتاب وصل إلينا، فيه تنظير رياضي لعلم العربية، بالإضافة إلى ذلك سنعرض أيضا إلى أقوال النّحاة الذين مثّلوا أصالة البحوث اللغوية العربية، وينتمون إلى رواد المدرسة الخليلية الحديثة، كابن جني، وعبد القاهر الجرجاني، والسّهيلي الذي عدّه الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح من عمالقة النّحاة. وسنجعل هذا المبحث مقسما إلى ثلاثة مطالب، الأوّل: تطبيقات قياس النّظائر في المستوى الصّوتي، أمّا الثّاني فيكون مخصّصا للمستوى الصّرفي، والثالث للمستوى التّركيبي.

1.3.2. تطبيقات قياس النظائر في المستوى الصوتي:

استخدم النّحاة قياس النّظائر في المستوى الصّوتي وذلك لرصد الأصوات والحروف المتناظرة في مخارجها وصفاتها، فهذا أبو الفتح عثمان بن جني يتحدّث في كتابه "سر صناعة الإعراب" عن تناظر الواو والباء لفظًا ومعنى حيث قال: « وإنما أبدلت الواو من الباء لأمرين : أحدهما مضارعتها إياها لفظًا، والآخر مضارعتها إياها

معنى، أما اللفظ فلأن الباء من الشفة كما أنّ الواو كذلك. وأما المعنى فلأن الباء للإلصاق، والواو للاجتماع، والشيء إذا لاصق الشيء فقد اجتمع معه »[1].

وقد وجدنا أيضا نصا لابن جني تحدّث فيه عن حروف المد مُبينا أوجه التناظر بين هذه الأحرف الثلاثة، يقول في هذا الصّدد: « الواو والياء أختان للألف، ومشبهتان بها لما فيهما من المد »[2].

ثم ذكر أيضا في موضع آخر أوجه التناظر بين النون وحروف اللين، فذهب إلى «أن للنون شبها بحروف اللين قويا لأشياء : منها : أن الغنة التي في النون كاللين في حروف اللين ومنها : اجتماعها في الزيادة معهم، ومعاقبتها لهن في الموضع الواحد من المثال الواحد، وذلك نحو شَرَنْبَث وشُرابث، وجرنْفس وجُرافس، وعَصَنْصر وعصيْصر ...ألا ترى أن النون قد عاقبت الألف والياء في ما ذكرنا. وقالوا أيضا: فَدَوْكَس، وسَرَوْمَط، وعَمَيْثَل كما قالوا: جَحَنْفل، وفَلَنْقس »[3].

[1] أبو الفتح عثمان بن جني: سرّ صناعة الإعراب، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ج1، 1413هـ/1993، ص144.

[2] أبو عثمان المازني : المنصف شرح كتاب التصريف، تح: محمد عبدالقادر أحمد العطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، دت، ص223.

[3] ابن جني، المصدر نفسه، ص438-439.

وكدليل آخر على أنها تناظر حروف اللين، أنها تُحذَف من مضارع كان المجزوم لكثرة الاستعمال، كما أن حروف اللين تُحذَف في موضع الجزم، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

لم	يك	زيدٌ	كريما
لم	يدعُ	زيدٌ	ربّه

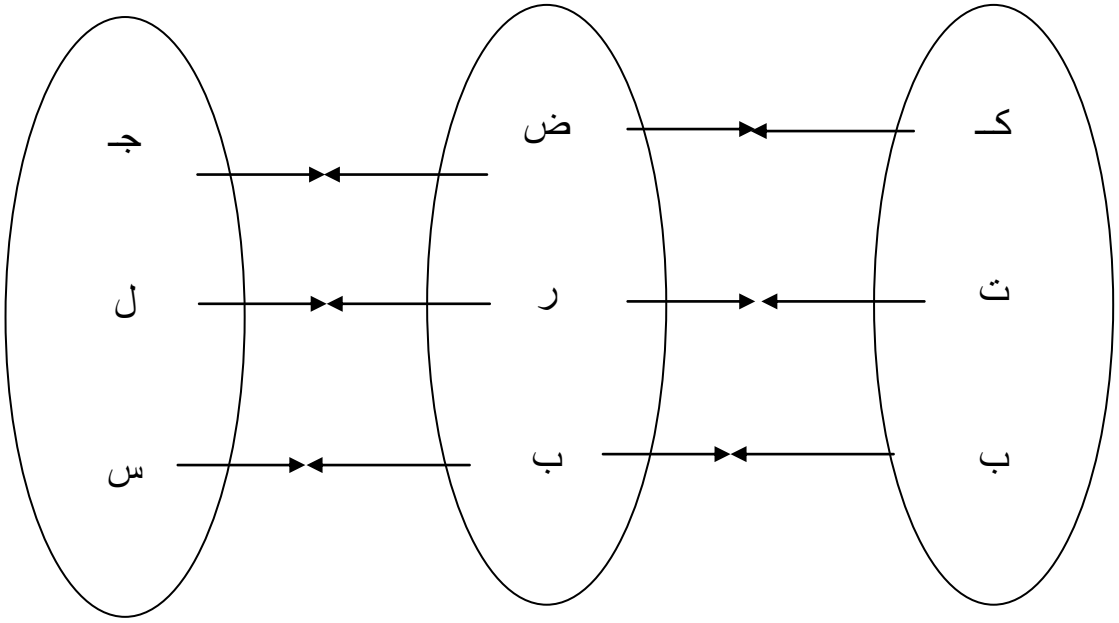
فأصل الجملة الأولى : لم يكن زيد كريما، حيث حذفت النون طلبا للتخفيف، كما حذفت في الفعل المضارع المجزوم في المثال الثاني الذي أصله: لم يَدْعُوْ زيدٌ ربّه، فهذا التناظر هو قياس حملت فيه أحرف المد واللين على النون المحذوفة في مضارع (كان)

2.3.2.تطبيقات قياس النظائر في المستوى الصرفي:

يشكل قياس النّظائر حيّزا كبيرا في كتب الرّعيل الأوّل من النّحاة، وقد استخدموه استخداما لافتا للنظر، لاسيما على مستوى الأفعال والمصادر، وغيرها، فحملوا هذه الأفعال على أفعال أخرى لاشتراكها معها في البنية، « وعن طريق القياس يستطيع اللغويون والعلماء استحداث ألفاظ ومصطلحات جديدة، وذلك بإلحاقها بمثل (صيغ) العربية وقوالبها، كحمل اللفظ قاطرة على قافلة، وحمل اللفظ طباعة أو صحافة على المنقول من كلام العرب، كتجارة وزراعة »[1].

[1] مخلوف بن لعلام : مبادئ في أصول النحو، ص90.

وقد أعطى الأستاذ عبدالرحمن الحاج صالح – رحمه الله– أمثلة عن هذا القياس منها ما يخص تناظر الأفعال : كتب، ضرب، جلس، وهو ما يمثله المخطط الرياضي التالي[1]:



فهذا المخطط يبين لنا كيف أن هذه الأفعال متناظرة، إذ يحمل أحدها على الآخر، وإلحاق بعضها ببعض لاستنباط البنية الجامعة لهذه الأفعال وهي (فَعَل).

[1] ينظر: عبدالرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، موفم للنشر، الجزائر،دط، 2012، ص168.

واستدل أيضا الأستاذ مخلوف بن لعلام على هذا القياس بحمل النظير على نظيره، وذلك لاكتشاف البنية الجامعة لاسم المفعول (مفعول)، وهو ما يمكن بيانه في الجدول الحملي التالي[1]:

موضع الزيادة	موضع الفاء	موضع العين	موضع الزيادة	موضع اللام
م	ش	ر	و	ب
م	ط	ل	و	ب
م	ع	ر	و	ف
م	ك	ت	و	ب
م	ن	د	و	ب
م	ض	ر	و	ب
م	ق	ت	و	ل
م	ب	ي	و	ع
م	ع	ي	و	ن
م	ز	و	و	ر

[1] ينظر : مخلوف بن لعلام، مبادئ في أصول النحو، ص91.

فالبنية الجامعة لهذه الكلم المتناظرة في الجدول هي (مفعول)، فهي من باب واحد وهو باب اسم المفعول .

ويتّضح جليا من الجدول أعلاه أن الكلم المتناظرة هي من الثّلاثي الصّحيح ومن الثّلاثي المعتل الأجوف مكّن النّحاة من معرفة التغيير الذي طرأ على هذه الكلم، بحملها على نظائرها في الصّحيح، حيث حدث فيها إعلال بالقلب .

وللتوضيح أكثر نسوق هذا الجدول لنوضح قياس النظائر وتطبيقاته على صيغة اسم الآلة الذي يشتق من الفعل المتعدي على وزن مِفعل ومِفعلة ومِفعال في الجدول الحملي التالي:

الفعل	اسم الآلة
ثقب	مِثقب
برد	مِبرد
شرط	مِشرط
صعد	مِصعد
غزل	مِغزل
كسح	مِكسحة
سرج	مِسرجة
ذاع	مِذياع
نشر	مِنشار
فتح	مِفتاح
نظر	مِنظار

نلاحظ في هذا الجدول الحملي أن اسم الآلة أخذ صيغا محددة عند القدماء، كل منها جاء مكسور الأوّل، ونلاحظ أن الوزنان مِفْعل ومِفْعَلة هما في الأصل وزن واحد كما ذهب سيبويه بقوله : « وكل شيء يعالج به فهو مكسور الأول، كانت فيه هاء التأنيث أم لم تكن »[1].

ولنا أيضا في أقوال أبي القاسم السّهيلي وتعليلاته مسلك من مسالك تطبيق قياس النظائر في المستوى الصرفي، فقد ذهب في مسألة التقسيم الثلاثي للكلم مذهبا عارض به أبا القاسم الزجاجي إذ يقول : « قال فيه أبو القاسم –رحمه الله– : أقسام الكلام ثلاثة: اسم وفعل وحرف، وهذه العبارة –على طولها– واهية مردودة، وعبارة سيبويه– على إيجازها– صحيحة مفيدة، قال سيبويه : الكلم : اسم وفعل وحرف »[2].

وقد ارتكز أبو القاسم السهيلي في اعتراضه على الزجاجي في هذه المسألة على قياس النظائر، لأنه عبّر بالكلام عن الكلم الذي هو جمع كلمة، والكلمة في العربية كما هو معلوم : اسم وفعل وحرف، ولذلك كان ينبغي على الزجاجي أن يستخدم مصطلح

[1] ينظر: سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، تح: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3،1408هـ/1988م،ج4، ص94.

[2] السّهيلي أبو القاسم : نتائج الفكر في النحو، تح: الشيخ عادل أحمد عبدالموجودوالشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1412هـ/1992م، ص 49.

الكلم عوضا عن الكلام، لأن الكلم جمع كلمة، قياسا على لبنة ولبن، ونبقة ونبق، فهذا هو الصواب من جهة قياس النظائر .

أما مصطلح الكلام فهو المعنى القائم في النفس، إذ يخرج إلى الوجود عن طريق التركيب فهو لفظ مركب يقتضي الإفادة . ولذلك ذهب السهيلي إلى القول : « فإن قيل : فما تصحيح عبارة من قال : الكلام ينقسم إلى ثلاثة أقسام ؟

فالجواب أن يقال : تصحيحها أن يُقال : ثلاثة أقسام : خبر، واستخبار، وطلب، فكل واحدة من هذه كلام، وليس كذلك الاسم والفعل والحرف »[1].

فأنت ترى كيف جعل السّهيلي قيس النظائر أداة إجرائية مهمة في تصحيح عبارة أبي القاسم الزّجاجي، والانتصار لعبارة سيبويه، وهي عبارة دقيقة تدل على عبقرية سيبويه من جهة، وتدل أيضا على عمق نظرة السّهيلي ونزعته الاجتهادية، فهو يُعدُّ من رواد النظرية الخليلية القديمة التي ذكر الحاج صالح أهم أعلامها، وأشاد بتفكيرهم الرياضي.

واللافت للنظر أن لقياس النظائر دورا كبيرا في استحداث مصطلحات للمخترعات الحديثة التي لم تكن موجودة من قبل، اكتُشِفت في عصرنا هذا الذي يشهد تطورا كبيرا في مختلف العلوم والمعارف الإنسانية.

كما يجدر بنا الإشارة إلى أن قياس النظائر أخذ حيزا واسعا في أقوال أوائل النحاة في المستوى الصرفي لأنّه الأساس الذي تُستنبط به قواعد الصرف العربي، ولذلك ذهب

[1] السّهيلي : نتائج الفكر في النحو، ص 50.

بعض الباحثين إلى أن سيبويه استخدم هذا القياس في مسائل الصرف العربي استخداما لافتا للنظر، فبالمقارنة بين قياس النظائر في النحو وقياس النظائر في الصرف، بدا لنا أن هذا القياس أخذ نصيبا وافرا في الصرف أكثر من النحو [1].

[1] ينظر : محمد إحسان الله مياه: التصريف عند سيبويه وموقف الرضي منه في شرحه للشافية، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في النحو والصرف، إش : محمد صفوت مرسي، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، قسم الدراسات العليا العربية، المملكة العربية السعودية، 2003/2002، ص161.

3.3.2.تطبيقات قياس النظائر في المستوى التركيبي:

لقد استخدم النّحاة الأوائل قياس النّظائر في المستوى التركيبي استخداما واسعا، وسنحاول – فيما يلي– أن نرصد أمثلة عن حضور هذا القياس في كتاب سيبويه، يوضح الجدول الحملي التالي :

عامل	معمول1	معمول 2
إن	البحرَ	مضطربٌ
لعل	النجاحَ	قريبٌ
كأن	المعلمةَ	أمٌ
ليت	الشتاءَ	قريبٌ

نلاحظ من الجدول السّابق أن الأحرف المشبّهة بالفعل اختصت بما أصله مبتدأ وخبر، فنصبت الأوّل ورفعت الثّاني، ولذلك يذهب الأستاذ مخلوف بن لعلام إلى أن هذه الجمل الواردة في الجدول السّابق متناظرة في البنية، أي تجمعها بنية عاملية واحدة هي:

ع + م1+م2

ومن ذلك ما ذكره سيبويه في (باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين) فإن شئت اقتصرتَ على المفعول الأوّل وإن شئت تعدّى إلى الثاني كما تعدى إلى الأول.

ومن ذلك قولك: أعطَى عبدُ الله زيدًا درهما، وكسوتُ بشرًا الثِّياب الجيادَ. ومن ذلك: اخترتُ الرجالَ عبدَ الله، ومثل ذلك قوله عزّ وجلّ : (واختار موسى قومَهُ سبعين رجلا)، وسميته زيدًا، وكنَّيت زيدا أبا عبد الله، ودعوته زيدًا إذا أردت دعوته التي تجري مجرى سميته، وإن عنيت الدعاء إلى أمر لم يجاوز مفعولا واحدًا. ومنه قول الشاعر :

أستغفرُ الله ذَنْبًا لستُ مُحْصِيَه ... ربَّ العِباد إليه الوجهُ والعملُ [1]

وهو ما نبينه لك بالجدول الحملي التالي:

عامل مركب		المعمول 1	المعمول 2
الفعل	الفاعل	المفعول 1	المفعول 2
أعطى	عمرٌو	زيدًا	كتابًا
منح	عبدُ الله	زيدًا	درهمًا
كسى	زيدٌ	الفقيرَ	توبًا
استغفر	المسلمُ	ربّه	ذنبًا
سمي	ـتـ	ـه	خالدًا
أمر	ـتـ	ـه	الخيرَ

[1] ينظر : سيبويه، الكتاب، ج1، ص37.

نلاحظ أن الجمل التي جاءت في الجدول السابق متناظرة تجمعها بنية عاملية واحدة من حيث البنية العاملية، وقد أدى قياس النظائر إلى استنباط هذه البنية العاملية المكونة من: عامل + معمول أول منصوب وهو المفعول الأوّل +معمول ثاني منصوب وهو المفعول الثاني، إلا أن العامل في هذه الجمل جاء عاملا مركبا مكونا من عامل وهو الفعل ومعمول أول وهو الفاعل، ومجموعهما هو ما يُطلق عليه بالعامل المركب.

وهنا تظهر أهمية قياس النظائر في استنباط هذه البنية العاملية المكونة من العامل والمعمول الأول والمعمول الثاني، وهي بنية رياضية مجردة يمكن أن تُستَثمر في مجال حوسبة اللغة العربية.

وقد وجدنا أيضا مسلكا لهذا القياس في تعليلات سيبويه تلميذ الخليل، حيث استخدم قياس النظائر دليلا قويا على استنباط عامل الابتداء فقال: « واعلم أن الاسم أولُ [أحواله] الابتداء، وإنما يدخل الناصبُ والرافع سوى الابتداء والجارُّ على المبتدأ. ألا ترى أن ما كان مبتدأ قد تَدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ، ولا تصل إلى الابتداء ما دام مع ما ذكرت لك، إلا أن تَدعَه. وذلك أنّك إذا قلت: عبدُ الله منطلقٌ، إن شئت أدخلت رأيتُ عليه

فقلت: رأيتُ عبدَ الله منطلقا، أو قلت: كان عبدُ الله منطلقا، أو: مررتُ بعبد الله منطلقا، فالمبتدأ أول جزء كما كان الواحدُ أول العدد، والنكرةُ قبل المعرفة»[1].

وقد صوّر الباحث محمد بن حجر مضمون كلام سيبويه جدول حملي وضّح فيه كيف أن سيبويه فَطِن إلى عامل الابتداء، وهو عامل معنوي مجرد من العوامل اللفظية، حيث وجد أن العوامل اللفظية تتعاقب على هذا الموضع الفارغ، كما يوضحه الجدول الحملي التالي:

العامل	المعمول الأول	المعمول الثاني
Ø	عبدُ الله	منطلقٌ
كان	عبدُ الله	منطلقًا
ليتَ	زيدًا	منطلقٌ
رأيتُ	عبدُ الله	منطلقًا
مررت	بعبدِ الله	منطلقًا

وهذا دليل على أن القياس الذي استخدمه سيبويه هو قياس عربي أصيل، لا علاقة له بالقياس الأرسطي الذي يعتمد الجنس والفصل. وهذا ما ذهب إليه فعلا الأستاذ عبدالرحمن الحاج صالح في قوله :« ولا يمت هذا القياس العربي الأصيل إلى قياس أرسطو

[1] سيبويه: الكتاب، ج1، ص23–24.

بسبب على الإطلاق لأنه كما يقول الأصوليون : (حمل شيء على شيء لجامع بينهما)، فالقياس عند النحاة هو أن تحمل كل ما ينتمي إلى جنس أو فئة معينة من العناصر اللغوية بعضه على بعض حتى يمكن أن يتضح تكافؤها في البنية، وذلك مثل الفعل الماضي من الثلاثي المجرد الأجوف فكل الكلمات التي تنتمي إلى هذه الفئة من جهة وتختلف في الوقت نفسه بمادتها الأصلية تحمل بعضها على بعض، كل عنصر فيها إزاء نظيره من الكلمات الأخرى حتى يظهر تكافؤها (=تناظرها) ويتم بذلك استنباط المثال (وهو تجريد بناء) الذي يجمعها (الجامع) أي البنية المجردة التي تمتاز بها هذه الفئة عن غيرها»[1].

وبهذا القياس وهو – قياس النظائر–استنبط سيبويه عامل الابتداء وهو موضع فارغ في البنية العاملية مجرد من العوامل اللفظية التي تتعاقب عليه. وبهذه البنية العاملية بدت لنا بكل وضوح جميع العناصر المتناظرة التي يجمعها بابٌ واحد.

[1] عبدالرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص49.

الغاية من قياس النظائر:

يُعد قياس النظائر أداة إجرائية تُمكّن المتكلم من انتحاء سمت كلام العرب، وإجراء كلامه على كلامهم، وهو أهمّ وسيلة لاكتساب اللغة وتنميتها إذْ يُسهم في إنتاج ألفاظ وجمل لم يستعملها المتكلم من قبل، وذلك بإحداث العشرات بل المئات من المفردات والمصطلحات وفق صيغ صرفية محددة وقوالب ثابتة على مستوى الكلمة، كحمل اللّفظ (قاطرة) على(قافلة)، وحمل اللفظ (طباعة) واللفظ (صحافة)على (زراعة وتجارة) وكذلك يُعد وسيلة لإنتاج تراكيب لم تُستَعمل من قبل قياسا على ما سُمِع، وفقا لبنية عاملية جامعة للجمل المتناظرة في المجرى في الباب الواحد، كحمل جملة (الجو صحو) وجملة (أكل أزدشير الطعام) وجملة (كتب الطالب الدرس) قياسا على (جاء زيدٌ)، فهذه الجمل كلها تشترك في بنية عاملية واحدة وهي:(عامل +معمول أوّل +معمول ثانٍ)، وهذا القياس هو الذي يضمن استمرار اللغة وحياتها عبر الأجيال المتعاقبة [1].

[1] ينظر: مخلوف بن لعلام : مبادئ في أصول النحو، ص90.

خاتمـة

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات، والصلاة والسلام على خاتم النبوة والرسالات، فبعد هذه الجولة المتواضعة التي عشناها مع قياس النظائر في النظرية الخليلية الحديثة، فقد توصلنا من خلالها إلى النتائج التالية:

- إن قياس النّظائر في النّظريّة الخليليّة الحديثة هو حمل نظير على نظيره إذا كان في معناه، وقد أخذ هذا المفهوم حيزًا واسعًا في كتاب سيبويه.
- إن قياس النّظائر في النّظريّة الخليليّة الحديثة يُعدُّ قياسا رياضيًا، تُبنى فيه العناصر على التكافؤ، وليس قياسًا منطقيا أرسطيا.
- إن لقياس النظائر في النظرية الخليلية الحديثة أثر بالغ الأهمية، يمكن اعتماده في تعليم اللّغة العربية وتعلمها للناطقين بها والناطقين بغيرها، لأنّه قياس هدفه انتحاء سمت كلام العرب .
- إن قياس النظائر لعب دورا هاما في إبراز باقي المفاهيم التي جاءت بها النّظريّة الخليليّة الحديثة.

وفي نهاية المطاف نقترح مايلي:

1. يجب على الدّارسين الاهتمام بالتراث اللساني العربي لما يحتويه عليه من كنوز ثمينة تدخل في صلب وصميم البحث اللساني الحديث والمعاصر، لا سيما النظرية الخليلية الحديثة وأهم مفاهيمها.

2. تستحق النظرية الخليلية الحديثة أن تُعدَّ نظرية يمكن أن يُستعان بها في إعداد مناهج اللغة العربية، والبرمجة اللغوية، لأنها نتطوي على قيمة علمية كبيرة .

3. أقوال سيبويه وشيوخه تعد تراثا قديما ثريا بالمواد اللغوية وحافلة بالتعليلات المتنوعة للأصول والفروع، والاستدلالات المختلفة، فهي تحتاج إلى قراءة علمية جديدة من منظور لساني كقراءة الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح رحمه الله رحمة واسعة.

ولعلّنا بهذا العمل المتواضع نكون قد كشفنا جانبا يسيرا من جوانب تراثنا اللساني العربي الذي يحتوي –في نظرنا–على كنوز ثمينة مدفونة في هذا التراث الكبير.

قـائمة

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

المعاجم:

1) إبراهيم أنيس وآخرون: المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، مصر، ط4، 2004.

2) ابن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي المصري: لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، دط، مج06، باب القاف، مادّة قيس،1968 .

المصادر والمراجع:

1) أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط2، 1391هـ-1971م.

2) ابن جني أبو الفتح عثمان: المنصف، تح: إبراهيم مصطفى –عبدالله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، مصر، ط1، ج1، 1954م.

–سرّ صناعة الإعراب، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ج1، 1413هـ/1993م.

– الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت– لبنان، دط، ج2، دت.

5) سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر : الكتاب، تح: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج1، ط3 ،1408هـ/1988م.

6) المازني أبو عثمان : المنصف شرح كتاب التصريف، تح: محمد عبدالقادر أحمد العطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، دت.

7) السّيوطي جلال الدّين: الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق: عبدالحكيم عطيّة، راجعه: علاء الدّين عطيّة، ط2، دار البيروتي، 1427هـ/2006م.

8) خالد سعد شعبان: أصول النحو عند ابن مالك، مكتبة الآداب، القاهرة، دط، 2006،

9) خالد عبد الكريم جمعة، شواهد الشعر في كتاب سيبويه، الدار الشرقية، مصر، ط2، 1409هـ/1989م.

10) الإبراهيمي خولة طالب : مبادئ في اللسانيات، دار القصبة للنشر، الجزائر، دط، دت، 136.

11) السّهيلي أبو القاسم : نتائج الفكر في النحو، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1412هـ/1992م.

12) عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيّات العربيّة، موفم للنشر، الجزائر، دون طبعة، ج1، 2007.

– بحوث ودراسات في اللسانيّات العربيّة، موفم للنشر، الجزائر، دون طبعة، ج2 ،2012.

– السماع اللغوي عند العرب ومفهوم الفصاحة، موفم لنشر، الجزائر، دط، 2012.

– منطق العرب في علوم اللسان، موفم للنشر، الجزائر، دط، 2012.

– النّظريّة الخليليّة الحديثة (مفاهيمها الأساسيّة)، كرّاسات مركز البحث العلميّ والتقنيّ لتطوير اللغة العربية، الجزائر، ع2007/4.

–النّظريّة الخليليّة الحديثة، مجلة اللغة والأدب، جامعة الجزائر، ع10، الجزائر، 1996.

18) علي أبو المكارم : أصول التفكير النحوي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، دط، 2007.

19) عويمر فاطمة: مطبوعة دروس مادة أصول النحو، موجهة لطلبة سنة ثالثة ليسانس، تخصص: لسانيات عامة، جامعة يحي فارس، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة والأدب العربي، المدية، الجزائر، 2021/2020.

20) محمد إحسان الله مياه: التصريف عند سيبويه وموقف الرضي منه في شرحه للشافية، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في النحو والصرف، إش : محمد صفوت

مرسي، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، قسم الدراسات العليا العربية، المملكة العربية السعودية، 2003/2002.

21) محمد الخضر حسين، القياس في اللغة العربية، المطبعة السلفية، القاهرة، دط، 1353هـ.

22) محمد بن حجر : الاستدلال في كتاب سيبويه (الاستدلال بالعقل)، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، ط1، ج2، 2022.

23) محمد حسين عبدالعزيز، القياس في اللغة العربية ، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1415هـ/1995م.

24) مخلوف بن لعلام: مبادئ في أصول النحو، دار الأمل، تيزي وزو، دط، 2012.

25) مصطفى حركات :اللسانيات العامة، المكتبة العصرية، صيدا–بيروت،ط1، 1418هـ/1998م.

أطروحات الماجستير ودكتوراه :

26) حليمة الخالدي: مظاهر التّجديد في النّظرية الخليلية الحديثة، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربيّة وآدابها، إشراف: مخلوف بن لعلام، تخصص اللغة العربية، قسم اللّغة العربيّة وآدابها، كليّة الآداب واللّغات، جامعة البليدة 2، 2019/2018.

27) مخلوف بن لعلام: نظرية العامل نشأتها ومسالكها في التحليل الإعرابي في الكتاب، رسالة ماجستير، إش: سعدي الزبير، جامعة الجزائر، معهد اللغة العربية وآدابها، 1997/1996م.

28) معمر شاوش سعاد، الاستدلال النحوي بالعلامتين العدميّة واللفظية في اللسانيات العربية، رسالة ماجستير، إش: مخلوف بن لعلام، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب واللغات، جامعة سعد دحلب بالبليدة، 2011.

فهرس الموضوعات

مقدمة.....أ- خ

القسم الأوّل : التّعريف بالمدرسة الخليلية الحديثة وأهمّ مفاهيمها.

المبحث الأول :التّعريف بالمدرسة الخليلية الحديثة 9

المبحث الثاني : التّمييز بين التّراثين في النّظرية الخليلية.....12

المبحث الثّالث : أهمّ مفاهيم المدرسة الخليلية الحديثة.....15

1.3.1.السّماع اللغوي.....15

2.3.1. القياس 21

3.1.3. العامل 21

4.1.3. الموضع 23

5.1.3. العلامة العدمية.....30

الفصل الثاني: القياس النّحوي أنماطه وتطبيقاته في المدرسة الخليلية الحديثة.

المبحث الأوّل: مفهوم قياس النظائر في النظرية الخليلية الحديثة.....33

1.2. مفهوم القياس لغة واصطلاحا 34

1.1.2. لغة.....34

2.1.2. مفهوم قياس النّظائر 35

2.2. أقسام قياس النظائر في النّظرية الخليلية الحديثة.....40

1.2.2.قياس العلة.....40

2.2.2. قياس الشبه.....41

3.2.2. قياس الطرد.....43

قياس النظائر.....44

قياس التّعليل.....47

المبحث الثالث: تطبيقات قياس النظائر في المدرسة الخليلية الحديثة.....50

1.3.2. تطبيقات قياس النظائر في المستوى الصوتي.....50

2.3.2.تطبيقات قياس النظائر في المستوى الصرفي.....52

3.3.2.تطبيقات قياس النظائر في المستوى التركيبي.....59

الغاية من قياس النظائر.....64

خاتمة 66

المصادر والمراجع.....69

فهرس الموضوعات 73